گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 6, No. 4, pp. 981–1001, December-2018
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

ظاهرة المخالفة بين النعت والمنعوت

"دراسة نحوية وصفية "

صباح حسين محمد* و هلات حسن جرجيس
قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية، جامعة زاخو، إقليم كوردستان – العراق

تاريخ الاستلام: 08/ 2018 تاريخ القبول: 2018/10 تاريخ النشر: 2018/12 https://doi.org/10.26436/2018.6.4.425

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع النعت المقطوع والدلالات التي يؤديها القطع في النعت، وما له من جميل المعاني وبديعها بأقصر طريق و أوجز كلام ومما لا يؤديه النعت الوارد على أصله، فمن المعلوم أن النعت من التوابع فيتبع ما قبله مكمِّلاً متبوعه لبيانه أو بيان ما تعلق بمتبوعه، فيتبعه في جميع أحواله: تعريفا وتنكيرا، إفرادا و تثنيةً وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، إعراباً، لكنه قد يُقطع عن متبوعه ولا يتبعه في جميع حالاته فيخالفه في وجه أو وجهين معا وذلك في مواضع معينة ذكرها عدد من العلماء إلا أنهم لم يذكروا جميع المواضع ولا جميع الأوجه، بل كان كلامهم مقتصراً على أوجه دون أخرى، فضلاً عن هذا فإنهم قصَّروا القطع في النعت على عدم اتباعه لمنعوته في الإعراب فقط دون المواضع الأخرى واكتفوا بأن قالوا عنها إنها مخالفة وعدم تطابق، ولهذا كان هذا البحث جامعا لجميع المواضع التي يقطع فيها النعت عن منعوته وبيان الغرض من تلك المخالفة، ولفهم سبب القطع في هذا التابع كان لابد من معرفة كل من الصفة والنعت و هل هناك فرق في التسميتين؟ ومعرفة القطع وسببه، لذا اشتمل البحث على تمهيد تضمَّن تعريف كل من النعت والصفة والقطع مع بيان الفرق بين النعت والصفة تلي التمهيد مباحث أربعة بحسب المواضع التي يقع فيها القطع في النعت، فاشتمل المبحث الأول على: القطع والمخالفة في التعريف والتنكير، والمبحث الثاني على: القطع والمخالفة في التذكير والتأنيث، و المبحث الثالث على: المخالفة وعدم التطابق في: (الإفراد والتثنية والجمع) في العدد وله عدّة أشكال ومواضع، يليه المبحث الرابع وهو في القطع في الإعراب، مشتملاً على عدَّة محاور، وينتهي البحث بخاتمة مشتملة على أهم ما توصل إليه من نتائج، ثم ثَبت المصادر والمراجع.

الكلمات الدالة: النعت(الصفة)، قطع النعت، المخالفة، دلالات القطع.

1. المقدمة

تحدَّث علماء اللغة والنحو عن ظاهرةٍ جديرةٍ بالالتفات إليها ودراستها وإيضاحها وهي (ظاهرة قطع النعت عن المنعوت)، وأفردوا لها أبواباً وفصولاً ودرسوها وبيَّنوا بديع ما يخرُجُ له القطعُ والإعجاز الذي يشتمل عليه النص القرآني من خلال هذه الظاهرة، ويظهر القطع جلياً في التوابع" لأن تركيبها النحوي يقتضي اتباع الثاني للأول" فإن حصَلَ بينهما تخالف أو عدم مطابقة لجأ العلماء إلى تأويل ذلك وتوجيهه ودراسته، ومن تلك التأويلات القول بـ(القطع).

والقطعُ يقع في باب النعت بمواضع عديدة ولتأدية أغراضٍ وأهداف ومغازٍ معيَّنة، وهو موضوع بحثنا هذا، والجدير بالذكر أن العلماء عندما تحدَّثوا عن النعت خَصّوا مصطلح (القطع) بعدم مطابقة الصفة لموصوفها في الإعراب فقط، مع أنّ هناك حالات أخرى لا تطابق فيها الصفة الموصوف، ومن أبرزها: التذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف، والعدد أيضاً، لكنهم اكتفوا بقولهم عنها: عدم تطابق الصفة للموصوف أو مخالفة الصفة للموصوف" ولهذا قامت هذه الدراسة على تمهيد تطرَّقنا فيه إلى القطع والمخالفة ودراسته في كل موضعٍ مسبوقاً بتعريفٍ للنعت والصفة لغةً فاصطلاحاً، ثم بيان الفرق بين المصطلحين وآراء عدد من علماء النحو واللغة في ذلك، ثم سرد أهم أغراض النعت وسبب المجيء به، ويليها التعريف اللغوي والاصطلاحي للقطع مع بيان أهم الأغراض التي يؤديها القطع وسبب اللجوء إلى هذا الأسلوب... وتشتمل هذه الدراسة على مباحث أربعة قسّمناها بحسب المواضع التي يقع فيها القطع في النعت، على الشكل الآتي:

المبحث الأول: تناول القطع والمخالفة في التنكير والتعريف.

المبحث الثاني: ناقش القطع والمخالفة في التذكير والتأنيث، وذلك في موضعين: أحدهما: في النعت بالمصدر، وثانيهما: في النعت السببي...وهناك بعض الأوزان الصرفية الموضوعة للمذكر والمؤنث بصيغة واحدة، أي: التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ففيها يحدث عدم تطابق للصفة مع موصوفها.

* الباحث المسؤل.

المبحث الثالث: درس المخالفة وعدم التطابق في العدد: (إفراداً/ وتثنية/ وجمعا) في العدد وله عدّة أشكال ومواضع منها: نعت المثنى والجمع بالمفرد، ونعت المفرد بصيغة الجمع، ويندرج تحت كل نوع منها موضع معيَّن ذكرناه في موضعه.

المبحث الرابع: بيَّن القطع في الإعراب، وقد اشتمل على عدة محاور منها: الحكم النحوي في قطع النعت، ومواضعه، وقد أوضحنا فيه جميع المواضع التي تقطع فيها الصفة عن موصوفها في الإعراب، وينتهي البحث بخاتمة ضمَّناها أهم نتائج البحث التي توصلنا إليها.

1.1. **التمهيد:**

النعت والصفة لغةً واصطلاحاً

النعت والصفة لغة

ربط كثير من علماء اللغة مفهوم النعت بمفهوم الصفة بجعلهما مصطلحَين مترادفين" لذا فسروا النعت بأنه صفة، وعرّفوا الصفة بأنها نعت دون تفريق بينهما، إلَّا أن عدداً منهم حاولوا الوقوف على بيان وجه الفرق بين المصطلحين على الرغم من أن الفرق كان طفيفاً ولا يكاد يخفى مدى تداخل المصطلحين، ولذا سنورد تعريف مصطلحي النعت والصفة ثم نسرد آراء عدد من العلماء وأقوالهم في التفريق بينهما.

النعت في المفهوم اللغوي:

النعتُ: الصفةُ، نعَتَهُ، ينعَتُهُ، نَعْتاً: وصَفَهُ، ونعتُ الشيء: وَصفُكَ إياهُ تنعَتُهُ بما فيه و تبالغ في وصفِه، وجمعُ النَّعتِ: نُعوتٌ، والنعتُ من كلِّ شيءٍ: جيِّدهُ، ونَعَتَ الرجلُ صاحبَهُ نَعتاً، من باب (نَفَعَ) وَصَفَهُ، و (نَعَتَ) نفسَهُ بالخير، وَصَفَها و (انتَعَتَ) اتَّصَفَ.[1]

الصفة في المفهوم اللغوي:

وصفتُ الشيءَ وصفاً وصفةً من باب: وَعَدَ، نَعَتُّهُ بما فيه، وتواصفوا الشيءَ من الوَصف، ويقال: هو مأخوذٌ من قولهم: (وَصَفَ) الثوبُ الجسمَ: إذا أظهرَ حالَهُ وَبيَّنَ هيئَتَهُ، والصفة من (الوصف) مثل: العدة من الوعد، وجمعها (صِفاتٌ)، واتصف الشيءُ، أي: صار متواصَفاً، وبَيعُ المواصفة: أن تبيعَ الشيء لصفةٍ من غيرِ رؤيةٍ، واستوصفَ الطبيبُ لدائي: إذا سألته أن يصفَ لك ما تتعالجُ به.[2]

مفهوم النعت والصفة في الاصطلاح النحوي والفرق بينهما:

النعت (الصفة): هو الاسمُ التابع لمتبوعه الدالُّ على بعض أحوال الذات، أي: ذات الموصوف التي يعرف بها نحو: طويل، وقصير، وأحمق، وغيرها... وقال بعضهم: هو ما دلَّ على معنى زائد عن الذات، محسوس كالأبيض، أو معقول كالعلم. وأصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة" لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها نوع من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها الفائدة[3]. قال سيبويه: "واعلم أن الشيءَ يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً، ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك هذا درهمٌ وزناً، ولا يكون إلا نصباً".[4]

الفرق بين النعت والصفة

النعت والصفة في الاستعمال النحوي مترادفان، ويجوز أن يقال: الصفة لغة، أي: لهجة، والنعت لغةٌ أخرى ولا فرق بينهما في المعنى، والتعبير بالصفة اصطلاح نحاة البصرة، والتعبير بالنعت اصطلاح نحاة الكوفة وربما قاله البصريون لكن الأكثر عندهم هو الصفة ولا يفرقون بينهما.[5] فهما مصطلحان لحالة نحوية واحدة، فإن كثيراً من النحاة القدامى والمحققين المتأخرين لم يفرقوا بينهما" وفسروا النعتَ بالصفة والصفةَ بالنعت ومنهم شيخ النحاة سيبويه" إذ جعل المصطلحين مترادفين فنراه يقول: " هذا باب مجرى نعت المعرفة إليها... واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[6]، بل توسع سيبويه في إطلاق مصطلح الصفة أو الوصف فلم يقتصر على النعت وإنما أطلقه وأراد به الحال والتمييز والتوكيد[7]. وتبع سيبويه عدّ المصطلحين مترادفين علماء آخرون، كالجوهري إذ لم يفرق بينهما في صحاحه" فقد فسر النعت بالصفة والصفة بالنعت قائلاً في مادة (نعت): " النعتُ: الصفة، ونَعَتُّ الشيءَ وانتَعَتُّهُ إذا وصَفتُهُ".[8] وذكر في مادة (وصف) أن الصفة عند النحاة هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل أو المفعول أو ما يرجع إليهما ويجري مجراهما". وكلام أصحاب المعاجم العربية يحتج به إذا كان ينقل عن أصحاب العلوم المختلفة بالنص على ذلك كما مرّ[9]

وكذلك لم يفرق ابن السراج (ت316هـ) بينهما بل فسَّر أحدهما بالثاني وكان تارة يذكر مصطلح النعت وتارة مصطلح الصفة باعتبارهما لفظتين مترادفتين،[10] وكذلك فعل علماء كثيرون منهم ابن الحاجب (ت646هـ)، وخالد الأزهري(ت905هـ)، والأردبيلي(ت992هـ) وغيرهم... وكان مصطلح الصفة هو الغالب في استعمالاتهم[11]... قال أبو البقاء العُكْبَريّ (ت616 هـ) باب الوصف: (واعلم أن الوصف والنعت بمعنى واحد) [12].وهناك عدد من العلماء ممن تنبَّهوا لوجود فرق بين النعت والصفة، وذكروه في مصنفاتهم، يقول أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ) في الفرق بينهما: " أن النعت فيما حكى أبو العلاء رحمه الله، لِمَا يتغيَّر من الصفات، والصفةُ لما يتغير وما لا يتغير، فالصفة أعمُّ من النعت... فعلى هذا يصحّ أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله" لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته" إذ لا يجوز أنْ يتغيَّر، ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعتُ الخليفة كمثل قولهم: الأمين والمأمون والرشيد، وقالوا: أوَّل من ذكر نعته على المنبر: الأمين، ولم يقولوا: صفته، وإن كان قولهم: (الأمين) صفة له عندهم، لأن النعت لا يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده

الصفة".[13] ويلاحظ أن التفرقة المارة أنها تفرقة غير نحوية بل لغوية قائمة على استعمالات لغوية غير اصطلاحية.

أما ابن يعيش (ت 643هـ) فقد فرّق بينهما، قائلاً: " الصفة والنعت واحد" ولكنه ذكر أن بعض العلماء دون أن ينص على اسمهم قد فرقوا بينهما بالقول: "وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية، نحو: طويل، وقصير، و(الصفة) تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج، فعلى هذا يُقال للبارىء سبحانه: موصوفٌ، ولا يُقال له: منعوت، وعلى الأول هو موصوفٌ ومنعوتٌ"[14]. وقال معاصره ابن الخباز الإربيليّ الموصليّ (ت639 هـ) في كتابه توجيه اللمع: (وسألت شيخنا[15] – رحمه الله –عن الفرق بين الوصف والنعت فقال: النعت يُستعمل فيما يتغيَّر، والوصف فيما يتغيّر ولا يتغيّر" ولذلك يقال: صفاتُ الله ولا يُقال: نعوتُ الله، ولم يستعمل العربُ النعتَ إلّا في غير الله...) [16]. وعلى هذا فالنعت عند بعض للثابت وهو ما يقصد بالحلية كـ: (طويل)، و (قصير)، والصفة للمتغير وهو ما يقصد به فاعل (الفعل أو الأفعال)، ويشير ابن يعيش في آخر كلامه إلى أن الصفة تكون للمتغير وللثابت، وهو ما قاله الصبّان حين فرَّق بين النعت والصفة" فجعل الصفة تشتمل المتغير والثابت.[17]

يتبيَّن مما سبق من تعريف النعت (الصفة) أنه التابع المكمل متبوعه ببيانِ صفةٍ من صفاته وهو النعتُ الحقيقي، نحو: جاءني زيدٌ التاجر، أو صفات ما تعلق به وهو النعت السببي، نحو: جاءني زيدٌ التاجرُ أبوه، وأنه يتبع موصوفه في أربعة أشياء من مجموع عشرة في النعت الحقيقي، وهي: (التنكير والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وإحدى الحالات الإعرابية الثلاث: الرفع، أو النصب، أو الجر)... في حين يتبع موصوفه في اثنتين من خمسة في النعت السببي.[18]

أما أهم الأغراض التي تأتي لها الصفة فهي:

1- التخصيص: وذلك مع النكرة. ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة.

2- التوضيح: وذلك مع المعرفة، ومعناه إزالة شكّ عارضٍ في معرفته، نحو: اشتريتُ من الخباز الأعرج، فبقولك: الأعرج أزلتَ الاشتراك الحاصل في المعرفة إذا كان هناك أكثر من خباز معرفة.[19]

3- المدح والذم: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب فلا يحتاج إلى توضيح، فالمدح والثناء كالأوصاف الجارية لله تعالى، نحو قوله – تقدست أسماؤه: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (الأعلى: ١)، والذم والتحقير كقوله– تعالى: (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ) (الناس: ٤)[20].

4- الترحم: ويكون في المعارف والنكرات نحو: لطف الله بعباده الضعفاء، و: يا ويح إبراهيم المسكين.[21]

5- التوكيد: وذلك إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرَّحا به بالتضمين نحو قول الله –جل وعلا: (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) (النحل: ٥١)، فـ (واحدٌ) صفة مؤكدة لـ(إِلَهٌ) وكقوله: (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) (النجم: ٢٠).[22]

وغيرها من الأغراض التي تجيء لها الصفة مما تنوعت وتباينت آراءُ العلماء بشأنها كـ: (التعميم، والتفصيل، والإبهام، والمقابلة، وغيرها من المعاني...). [23]...قال ناظر الجيش (ت778هـ) في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): (وأمّا المدحُ والذم والترحم والتوكيد فلا شكّ أنّ النعت يُساق لأحدها. وهذه المعاني الخمسة، أعني: البيان والمدح والذم والترحم والتوكيد هي التي ذكرها المصنفون في كتبهم. وأمّا الثلاثة الأُخَر التي هي: التعميمُ، والتفصيل، والإبهامُ فكأنّها من خصائص المصنف ﴿يقصد ابن مالك مؤلف تسهيل الفوائد﴾، وقد عرفت ما فيها) [24].

القطع في المفهوم اللغوي:

أقطَعْتُهُ قطعاً فانقَطَعَ، وانقطَعَ الغيثُ، احتبسَ، والقطعةُ: الطائفُ من الشيءِ، وقطعتُ الثمَرَةَ: جَدَدتُها، وهذا زمانُ القِطاعِ، وقَطَع الحَدَثُ الصلاةَ: أبطَلَها، وقطع الفرَسُ الخيلَ تقطيعاً أي: خلَّفها ومضى، وأقطَعتُ الشيء: إذا انقطعَ عنك، أي: خَلَّفتُهُ، والتقاطعُ ضدَّ التواصُلِ.[25]

القطع في الاصطلاح النحوي:

هو تغيير الحركة الإعرابية التي ينبغي أن يكون عليها التابعُ النعتُ، فإذا كان المتبوعُ مرفوعاً كان التابعُ مرفوعاً، وإذا كان منصوباً أو مجروراً كان التابع مثله منصوبا أو مجرورا، فإن لم يكن كذلك فهو كلامٌ مقطوعٌ عن قبله لفظاً ومعنى[26]، وقد عدّ عدد من النحاة النعت المقطوع حالاً، وإنما كانَ سبب تسميتهم له قطعاً" لأنه لم يُتابع صاحبَهُ في الحركة، مع أنه في المعنى صفةٌ، إلاّ أن الصفة حقُّها أنْ تتبع موصوفَها فعليه جعلوها حالاً" لأن الحال المفردة يظهر فيه القطع[27].

والقطع واردٌ في الصفة فبما أن الصفة تابعٌ لما قبلها فقد تُقطَع عنه، وقد لجأ المتحدثُ باللغة العربية إلى أسلوب القطع في الصفة لغاياتٍ معينةٍ منها: تنبيهُ السامع وإيقاظ ذهنه إلى الصفة المقطوعة، فإذا تغيَّرت الحركةُ انتبه السامعُ" لأن الأصل في النعت أنْ يتبع المنعوت، فإذا خالفتَ بينهما نبَّهتَ الذهن وحرَّكتَهُ إلى شيءٍ غير معتادٍ.

والقطع لا يكون إلّا إذا كان السامعُ (المخاطَبُ) يعلمُ من اتصاف الصفة بالموصوفِ التي يذكرها المتكلم ويقطعها فيكون للمبالغةِ وزيادة مدحٍ أو ذمٍ، ومنه قول الله جلَّ شأنه: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء: ١٦٢)، أي: أمدحُ المقيمينَ الصلاةَ، فعَطَفَ بالنصبِ على المرفوعِ، ثم عاد إلى الرفع.[28] وهذا شاهد على قطع المعطوف وليس النعت، وهذا يثبت جريان القطع في غير النعت من التوابع.

قال السكاكي: فيقطع عن الكلام السابق له لأوجهٍ لطيفةٍ، فهي: "إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلّا يسمع منهُ شيء، أو لئلا ينقطع كلامُك بكلامِه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ..."[29].

(القطع والمخالفة في النعت)

2. القطع والمخالفة في التعريف والتنكير

يعد النعت أسلوباً يَرِدُ في تركيب الجملة لكي يؤدي أغراضاً وصفية كـ: (المدح، والذم، والتخصيص، والتعريف...مما أشرنا إليها سابقاً، ولتحقيق هذه الدلالات خصَّ النحويون النعت بسمة وهي (المطابقة)، فهي تعد من أهم قرائن التماسك النصي" إذ يعدّ عدم الاستيفاء بأدوات النعت نقصا في تكوينه وبالتالي نقصاً في الدلالة في النص اللغوي، فالنعت تابعٌ لمنعوته –لاسيما في النعت الحقيقي– في عدة أمور منها: التعريف والتنكير، فقد نصَّ النحاة على أن بنيتي النعت والمنعوت تلزم أن تتوافقا تعريفاً وتنكيراً، وما أجمع عليه النحاة وقال به الجمهور من لزوم مطابقة النعت لمنعوته في بنية التعريف والتنكير جاء في نصوص كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ،(البقرة: ٩٤) وقوله: (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ... وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ) (الأنفال: ٤٢)، وغيرها الكثير من آي الذكر الحكيم التي تطابقت فيها الصفة مع موصوفها.[30] واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه (ت180هـ) والمبرد(ت285هـ) وجمهور البصريين وأغلب المتأخرين من النحاة المحققين والكوفيين، وابن السراج(ت316هـ)، وابن جني(ت392هـ)، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت539هـ)، وأبي البركات الأنباري(ت577هـ)، وابن مالك(672هـ)، والرضي(ت686هـ)، والمرادي(ت 749هـ)، والأشموني(ت29هـ)، وغيرهم.[31] إذ أجمعوا على أن المعرفة لا توصف بالنكرة، كما أن النكرة لا توصف بالمعرفة، فإن في ذلك مخالفة للاتباع ولأنَّ المعرفة ما خصَّ الواحدَ من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف فيستحيل للشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً في الوقت نفسه والجمع بينهما جمعٌ بين النفيّ والإثبات وهو مُحالٌ.[32] " والدليل على أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد هو أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الأكحلِ عند من لا يعرف الشخص بزيدٍ وحده، منزلة زيدٍ عند من يعرف بذلك، فصار زيدٌ الأكحل كله على هذا بمنزلة زيدٍ وحده عند من يعرفه به"[33]، فلم يجرِ عند سيبويه وصفُ النكرة بالمعرفة، ولا وصف المعرفة بالنكرة فتقول: مررتُ بزيدٍ الطويل، و مررتُ برجلٍ ظريفٍ.[34] فذكر قائلاً: إنّ العرب " ألزموا صفة النكرةِ النكرةَ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفةَ".[35] وقالَ في موضع آخر: "إن المعرفة لا توصفُ إلاّ بمعرفةٍ كما أن النكرة لا توصف إلاّ بنكرةٍ".[36]

لكن قد يأتي النعت مخالفاً منعوته من حيث التعريف والتنكير في بعض المواضع، وقد أجازه عدد من النحاة بناءً على السماع إلا أن إجازتهم غير مطلقة بل مشروطة ومختصَّة بحالات معينة، إذ أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة، إذا كان النعت لمدحٍ أو ذمٍ، وجعلوا منه قول الله تعالى: (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ (1) الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) الهمزة: ١ – ٢، بجعل: (لُمَزَةٍ) صفة معرفة لـ(هُمَزَةٍ).[37] بجعل الذي وهو اسم موصول معرفة مبهم.

ومن النحاة من أجاز نعت المعرفة بالنكرة بشرط أن يكون الوصف خاصاً بذلك الموصوف، جاء في مجالس العلماء للزجاجي فيما نقله عن الطبري الآملي أنه قال: " حدَّثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري،[38] قال: حضرتُ أبا حاتم السجستاني وحضَرَهُ رجل من أصبهان، فقال له: يا أبا حاتم تنعتُ المعرفةَ بنكرة؟ فقال: نعم إذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة قال الله عزَّ وجلَّ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص: ١)، والله عزَّ وجلَّ معرفة و أحد نكرة، ولكن لمّا كان أحدٌ لم يوصف به غير الله صار معرفةً".[39] فقد وصف أبو حاتم السجستاني المعرفة بنكرة مجيزاً ذلك وكان حدُّه للمخالفة بين الصفة والموصوف هو اختصاص الصفة بموصوفه إذ إنّ الوصف لا يوصف به إلّا ذلك الموصوف. إلا أن إعراب (أحد) فيه خلاف، وأحسن ما أعرب به هو كونه خبراً.[40]

وممن أجاز ذلك أيضاً ابن الطراوة وجعل منه قول الشاعر النابغة الذبياني (من الطويل):

فَبِتُّ كأني ساوَرَتْني ضَئيلةٌ من الرَّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ[41]

فـ (السُّمُّ) مبتدأ مؤخر، وجعل (ناقِعٌ) صفة له.[42] أما سيبويه فجعل (ناقِعٌ) خبرا لـ (السُّمُّ) وإلغاء الجار والمجرور في: (في أنيابها).[43] وقد ذكر السيوطي أن كل ما ورد من تأويلات عن مخالفة النعت والمنعوت أجيبَ عنه بالمنع في الجميع بإعرابها إبدالاً.[44]

وقد مرّ أن سيبويه وجمهور النحاة اشترطوا توافق النعت مع منعوته في التنكير والتعريف و أنه لم ينقل عن سيبويه أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة، إلا أنه مع ذلك فقد ذكر أنه قد جاءت المعرفة منعوتة بنكرة نحو: ما يحسن بالرجُلِ مثلك أن يفعل ذلك، و ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك .[45] فهذه الألفاظ، أي: (غير، ومثل، وخير) عند النحاة ألفاظ موغلة في الإبهام، وفي نظر سيبويه أنها لا تتعرف بالإضافة وإن أضيفت إلى معرفة، فمعيار النحاة في كون هذه الألفاظ صفة لنكرة وهو شدّة إبهامها ودلالتها على مطلق المغايرة و المماثلة.[46] فذكر سيبويه انه عند الخليل على نية الألف واللام، لكنه موضعٌ لا تدخلُ فيه الألف و اللام، وعنده أن ما يحسن هنا أي: في وصف المعرف بـ (الألف و اللام) لا يحسن في العلم فلا يجوز أن تكون:

(مثلك، وخيرٌ منك) نعتاً للعلم، كما في: ما يحسن بزيدٍ خيرٍ منك، لأن النكرة لا تنعت به المعرفة.[47] "يعني أن (الرجل) معرفة و(مثلك وخير منك) نكرة وقد وُصِف بهما لتقارب معناهما" لأن الرجل في هذين المثالين غيرُ مقصودٍ به إلى رجلٍ بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنه أريد به الجنس، و(مثلك وخير منك) نكرتان غيرُ مقصودٍ بهما إلى شيئين بأعينهما، فاجتمعا فحسن نعتُ أحدهما بالآخر".[48]

وممن أجاز نعتُ النكرة بالمعرفة الأخفش وشرطه أن تختصَّ تلك النكرة بوصفٍ وجعل منه قوله جلَّ ثناؤهُ: (فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) (المائدة: ١٠٧)، بجعل (الْأَوْلَيَانِ) صفة لـ (فَآخَرَانِ) بالاستناد على ما سبقهما في: (أَنَّهُمَا)" فلأنه لمَّا وصفَ تخصَّصَ.[49]

وقد أوَّله كثير من النحاة والمفسرين على البدل، أو الخبر لمبتدأ محذوفٍ.[50] وقد ذكر سيبويه أن العرب قد يصفون النكرة بما أضيف إلى معرفةٍ، من نحو: مررتُ برجلٍ حسبك من رجل، ومررتُ برجلٍ شبهكَ، ومررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه.[51] وقد سبق أن أوردنا ما ذكره سيبويه عن نعت المعرفة بما يشبه النكرة، وهنا يذكر نعت النكرة بنكرة مضافة إلى المعرفة وقد أوَّلها على أنّ (مثل، وغير، وحسب، وأيّ، وآخر، وهدَّ...). هذه الألفاظ موغلة في الإبهام ولا بُدّ من إضافتها ولا تفيدها ولا تجعلها الإضافة إلى المعرفة معرفة، وإنما تقلل من إبهامها، وهي التي ذكرها الزجاجي بأنها ما جاء بلفظ المعرفة، وهو نكرة نحو: مثلك، وشبهك... فقولك: مررتُ برجلٍ غيرك، أن لفظ (غيرِكَ): نعتٌ يُفصَلُ به بين مَن نعَتَّهُ بغيرٍ وبين من أضفتها إليه حتى لا يكون مثله أو يكون مرَّ باثنين.[52]

وقد يكون النكرة موصوفاً بصفةٍ نكرةٍ مضافةٍ إلى ما فيه (أل)، وذكر منه نحو قولك: مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهواجرِ.[53] فقد نُعِت ناقة النكرة بـ (عُبرِ الهواجرِ) بنعت نكرة مضاف إلى ما فيه (أل)" لأنه في معنى الفعل، أي: تعبُرُ الهواجر،" وهي جمع (الهاجرة) وهي نصف النهار، والسير يصعبُ فيها، وأراد بذلك قوَّتها على السير في هذا الوقت".[54]

ومما يكون مضافاً إلى معرفة ويكون نعتاً للنكرة: الأسماء التي أُخذت من الفعل، ومنه قولك: مررتُ برجلٍ ضاربكَ على أنه سيضربُكَ.[55]

وقد أجاز سيبويه ذلك بوصف الإضافة التي على معنى التنوين، فكأنك قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وإنما حُذِفَ التنوينُ استخفافاً" لأن العرب يستخفون فيحذفون التنوين، فالمعنى لا يتغير سواء مع التنوين أو بحذفه ولا يجعل النكرة معرفةً، فضاربك وإن كانت مضافة إلى الضمير إلا أنها نكرة، وذلك لأن إضافتها على نية التنوين ومعناه.[56] أي: أنها إضافة لفظية غير محضة جاءت على نية الانفصال، فهي إضافة أسماء الفاعلين" إذ يرى النحاة أن لإضافة اسم الفاعل حالتين وهي متعلقة بالأزمنة فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي يكون بحسب ما تضيفه، فإن أضفتَهُ إلى نكرةٍ تنكّر، وإن أضفته إلى معرفةٍ تعرَّف، وأمَّا إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال كان نكرةً سواء أضفته للمعرفة أو للنكرة، وإضافتها غير محضة" لأن الإضافة فيها على نية التنوين فهي غير متأصلة فيها" فإن قولك: مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً، أي: ضاربٌ زيداً، وبهذا لا يكون اسم الفاعل إلا نكرة" لأن التنوين علامة النكرة وإن أضيفتْ إلى معرفة، ومنه قول الله تبارك وتعالى: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) (الأحقاف: ٢٤)، فوصف (عَارِضًا) الذي هو نكرة بـ (مُسْتَقْبِلَ) اسم الفاعل المضاف إلى المعرفة.[57]

وفي هذا السياق يقول السيرافي شارحاً قول سيبويه: " يريد أن الأسماء المأخوذة من الفعل إن أضيفت معنى سيفعلُ أو يفعلُ، فإضافتها تخفيف، وهي بمعناها نكرة غير مضافة، والنكرات ينعتُ بها نحو: مررتُ برجلٍ ضاربِهِ رجلٌ، فهو بمعنى يضربهُ في الحال، أو تعني: سيضربُكَ".[58]

ويرى سيبويه أن كل اسم مضافٍ إلى معرفة وكان صفةً للنكرة فإنه بمنزلة النكرة.[59]

ولابن السراج كلام عن الصفة المضافة عنوَنَهُ باسم: (النعت الموصول المشبَّه بالمضاف)، ويقصد بالموصول: الألفاظ التي لا يحسن تفردها من صلاتها، أي: إضافتها من نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ منك، وأبٍ لك، وخيرٍ منك، وشرٍ منك...، فلو قلتَ: مررتُ برجلٍ أبٍ، وبرجلٍ خيرٍ، وبرجلٍ شرٍ، لم يجز" فجميع هذه إذا أخلصتَها للموصوف ولم تُعلِّقها بشيء من سببه أجريتها على الأول فتقول: هذا رجلٌ خيرٌ منكَ، وصاحبٌ لكَ، وأبٌ لكَ...[60]

تبيَّن مما سبق أن النعت يطابق منعوته في التعريف والتنكير على قول جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه، لكن ذلك لم يمنع وجود بعض الحالات التي تخالف فيها الصفة موصوفها، إلا أن النحاة أخرجوا ما وجدوه مخالفاً من دائرة الصفة، وجعلوه بدلاً لمتبوعه، وأن سيبويه نفسه الذي لم يجز تخالفهما أورد حالات لم يطابق فيها النعتُ منعوتَهُ لكنه أوَّلها بما يطابقه كما سبق أنْ ذكرنا، وهناك عدد آخر من النحاة أجازوا تخالفهما لكن بشروط كالتخصيص وغيره منهم: الأخفش، وابن الطراوة، وعدد من الكوفيين.

وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره مخالفة النعت للمنعوت في عدد من الآيات الكريمات كما في قوله عَظُمَ شأنه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) (المائدة: ٩٥)، وقوله: (غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ) (غافر: ٣)، وقوله: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (الفاتحة: ٦ – ٧).[61]

3. القطع والمخالفة في التذكير والتأنيث:

كما يتبع النعت منعوته في التعريف والتنكير، فكذلك يتبعه في التذكير والتأنيث، وقد راعى التعبير القرآني هذه المطابقة منه قول الله جلَّ شأنه: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) (الحاقة: ٤٠)، وقوله: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (الحاقة: ١٣).[62]

لكن قد يرد النعت مخالفا فيها منعوته في تذكيره وتأنيثه ويلزم حالة واحدة فقط سواء أكان المنعوت مذكرا أم مؤنثاً، وذلك في موضعين: أحدهما: في النعت بالمصدر، وثانيهما: في النعت السببي وكما سنبيِّنُه فيما يلي:

أ- **النعت بالمصدر:**

قال ابن مالك في الألفية المسماة بالخلاصة:

ونَعَتوا بمَصْدَرٍ كثيراً فالتَزَموا الإفرادَ وَالتّذكيرا [63]

اشترط العلماء أن يكون النعتُ مشتقاً سواء أكان لفظاً أم تأويلاً وجعلوه الأصل فيه" لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معانٍ منسوبة إلى غيرها، والمشتق هو ما أخذَ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، والمشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل[64]، غير أن العرب كثيراً ما نعتت بالمصدر وذلك لغرض المبالغة في الوصف، فقالوا: رجلٌ عدلٌ، وكذلك: رجلٌ حُزنٌ، ورضى، وفضلٌ، ورميٌ، ونَزْرٌ، وسَعرٌ، وصومٌ، وطعنٌ، وعقْلٌ، وفطرٌ، وفَهمٌ، ونثرٌ، وهبرٌ...[65]

وعند النعت بالمصدر يحدث عدم تطابق الصفة مع الموصوف، بسبب أن العرب اشترطوا في الوصف بالمصدر أن يُلتزم فيه الإفراد والتذكير، فلا يؤنث ولا يثنى، ولا يجمع، فأجرَوْهُ على أصله" لأن المصدر من حيث هو لا يُثني ولا يجمع ولا يؤنث، لأنه جنس يدل بلفظه على الكثير والقليل، فقالوا: (امرأةٌ عدلٌ، وفضلٌ)، و(رجلان عدلٌ، وفضلٌ)، و(امرأتان عدلٌ، وفضلٌ)، و (رجالٌ عدلٌ، وفضلٌ)، و(نساءٌ عدلٌ، وفضلٌ)... [66]

وقد نبَّه العلماء إلى أن النعت بالمصدر – وإن كان وقوعه كثيراً – غير مطَّرد وغير قياسي، وإنما هو سماعي شائع وغير مطلق بل اشترطوا فيه أن لا يكون في أوَّله ميم زائدة، كما في: مزار ومَسير، فإنه لا يُنعَتُ به لا باطِّراد ولا بغيره، بل عليه أنْ يكون مصدراً ثلاثياً أو على وزن مصدر.[67]

وبما أن الصفة بالمصدر تخالف موصوفها في التأنيث والتثنية والجمع، فقد أوَّل العلماء ذلك بتأويلات عديدة ووجهوه توجيهات عديدة، وهي:

1- إن المصدر مؤوَّلٌ بمشتق: اسم الفاعل، اسم المفعول، فقالوا: إن (عدلٌ) مثلاً بمعنى (عادلٌ)، وأن: رجلٌ زَورٌ، أي: زائر، ورجلٌ رضى، أي: مرضيٌّ، وهكذا... وهذا هو رأي الكوفيين.

2- إن المصدر مؤوَّلٌ على تقدير مضافٍ (أي: حذف مضاف)، أي: ذو كذا، وهذا يلتزم إفراده وتذكيره كما يُلتَزَمان لو صُرِّح بـ(ذو) وفروعه فقالوا: في رجلٌ عدلٌ، أي: ذو عدلٍ، و(رجلان عدلٌ، أي: ذوا عدلٍ)، و(رجالٌ زَورٌ، أي: ذَوو زَورٍ)، و(امرأتان فضلٌ، أي: ذواتا فضل)" فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه.[68]

3- المبالغة: فقيل: إنه لا تأويل فيه ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المضاف، فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى" لكثرة حدوثه منه، وهو ما رجّحه الرضي وجعله الأولى فعنده الأولى أن يطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجسَّما منه.[69]

وقد ورد النعت بالمصدر في القرآن الكريم منه قوله تعالى: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) (البقرة: ٨٣)، وقوله: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) (يوسف: ١٨)، وقوله: ((وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) (طه: ١٢٤)، وقوله: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ) (الأنبياء: ٣٧)، وغيرها من الشواهد والنصوص القرآنية الكثيرة...وللمفسرين في تفسيرها وأمثالها كلام جميلٌ وتأويل بديعٌ في سبب ورود هذه الصفات بصيغة المصدر: (كَذِب، عَجَل، حُسناً، ضَنكا)،[70] يقول أبو حيان في تفسير قول الله جلَّ شأنه: (بِدَمٍ كَذِبٍ)، " (كَذِبٍ) وصفٌ لـ (دم) على سبيل المبالغة، أو على حذف مضاف، أي: ذي كذب لمَّا كان دالاً على الكذب وصف به، وإن كان الكذب صادراً من غيره".[71]

ابن جني الذي قال: واصفاً الصفة بصيغة المصدر: " ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً نحو قولك: رجلٌ عَدلٌ، فإن وصفتَهُ بالصفة الصريحة قلت: .. رجلٌ عادلٌ، هذا هو الأصلُ، وإنما انصرفَت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفتْ بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي، أمّا الصناعي فليزيدك أُنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر...وأما الأمر المعنوي: فلأنه إذا وُصِفَ بالمصدَرِ صار الموصوفُ كأنه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدلّ على أن هذا معنى لهم مُتَصورٌ في نفوسهم".[72]

ب- النعت السببي:

وهو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفات ما تعلق بمتبوعه، ويسمى عند بعض النحاة بـ: (الصفة غير المحضة). فالنعت السببي لا يوافق متبوعه في جميع حالاته بل يتَّبع ما تعلق بمتبوعه، وقد يخالفه في العدد، وسنذكره في موضعه، وقد تخالف الصفة متبوعها في التذكير أو التأنيث" لأنها تتبع ما تعلق بمتبوعها فإن كانت مؤنثة أُنِّثت الصفة، وإن كانت مذكرة ذُكِّرت، نحو: مررتُ برجلٍ كريمةٍ أمُّهُ، وبامرأةٍ حسنٍ وجهها، ومنه قوله جلَّ ثناءه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) (النساء: ٧٥).[73]

وسُمِّيَ بالسببي" لأنّ الثاني حاصل بسبب الأول، وهو النعت الذي قال عنه النحاة بأنه الرافع للاسم الظاهر، على أن النعت الحقيقي هو الرافع للضمير المستتر نحو: زيدٌ رَجلٌ حسنٌ، أي: حسَنٌ هو، والسببي، نحو: زيدٌ رَجلٌ حسنٌ أبوه، فـ (أب) هنا اسمٌ ظاهرٌ فيه ضميرٌ يعود على المنعوت، فهو وصفٌ لمتعلق الموصوف، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) (النحل: ٦٩)، فلا بد أن يذكر بعده اسم ظاهر مرفوع به مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، وهو في الآية قوله: (أَلْوَانُهُ) والضمير يعود على (شَرَابٌ)[74]، فهو في هذه الحالة لا يطابق منعوته في التذكير والتأنيث، وإنما يراعي الاسم الظاهر الذي يتصل بالمنعوت ويتعلق به وحكمه فيها حكم الفعل الذي يرفع فاعله ويراعيه في التذكير والتأنيث، يقول ابن عقيل: " وإن رفع ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمُّهُ، أي: حَسُنَت أمُّه، وبامرأتين حسَنٍ أبواهما، وبرجالٍ حسنٍ آباؤهم، كما تقول: حسُنَ أبواهما، وحسُنَ آباؤهم... فإذا أسند إلى مؤنث أنِّثَ، وإن كان المنعوتُ مُذكَّراً، وإن أسند إلى مذكرٍ ذُكِّر، وإن كان المنعوت مؤنثاً".[75] فقد شبَّه العلماء النعت هنا بالفعل، وقد نصّ غير واحد من النحويين على ذلك منهم ابن الناظم بقوله : " وإن رَفَعَ السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث، كما في الفعل".[76] وهو الذي عليه الجمهور، بأن الوصف إنْ رفع الاسم الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ الوصفُ حكمَ الفعل، ولم يُعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وبهذا فإن النعت يوافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لا متبوعه.[77]

ت- الأوزان الصرفية الموضوعة للمذكر والمؤنث:

هناك وجوه أخرى يخالف فيها النعت منعوته ولا يطابقه بل قد يلتزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث وهي في عدد من الأوزان التي وضعت للمذكر بلفظ المؤنث، وبعض الأوزان التي وضعت للمؤنث وهي مذكرة، وبعض الأوزان التي تأتي للمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ وكما سنبيّنه.

فالصفة بهذه الصيغ التي على تلك الأوزان لا تطابق الموصوف بل تلتزم بأوزانها التي وردت عليها وهي كما يلي:

1- نعوتٌ جاز فيها التذكير والتأنيث، فقد التزمت هذه النعوت منهجاً واحداً في التعبير عن المذكر والمؤنث وهي على ضربين:

أ- نعوتٌ على أوزان مذكرة تجري على المؤنث، وهو ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث، ومنها:

ـــ وزن (فَعُوْل) بمعنى (فاعل)، وهو بناءٌ جِيْء به للمبالغة ومن شواهده وأمثلته: شكور، صبور، ضروب، عجوز... فتقول: رجلٌ شَكور، وصَبورٌ، وضروب، وعجوز... وتقول: امرأةٌ شَكور، وصَبورٌ، وضروب، وعجوز... بمعنى: (شاكر وشاكرة، وصابر وصابرة، وضارب وضاربة، وعاجر وعاجزة)، كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هنا الفرق بين: (فعول بمعنى فاعل)، و بينه إذا كان بمعنى: (مفعول)، نحو: حلوب بمعنى: محلوبة، وحمول، بمعنى: محمولة،[78] ومما جاء منها قول الله عظُمَ شأنه: (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ) البقرة: ٧١، فـ (ذَلُوْلٌ) بمعنى: (مُذَلّل) يقول أبو البقاء العُكْبَريّ: " قوله تعالى: (ذَلُولٌ): إذا وَقَعَ فَعُوْل صفةً لم يدخله الهاء للتأنيث، تقول: امرأةٌ صبورٌ شكورٌ، وهو بناءٌ للمبالغة".[79] وجاء في كتاب الجدول في إعراب القرآن الكريم وبيانه– بعد إعراب الآية المارة: (الصرف: (ذلول): صفة مشبّهة من فعل ذلّ يذلُّ باب ضرب يضربُ وزنُهُ: فَعُوْل بفتح الفاء، وهي من الصفات التي يستوي فيها التذكير والتأنيث)).[80]

(فعيل) بمعنى (مفعول): ومن صفاتها: (جريح، وخضيب، ودهين، وعقيم، وقريب، وكحيل)، ...فحُذفت منها التاء للفرق بينهما وبين ما كان بمعنى (فاعل) من نحو: (سميع، وعليم)، فتقول: امرأةٌ جريحٌ، وعينٌ كحيلٌ، وكفٌ خضيبٌ، ولحيةٌ دهينٌ... والمراد: كفٌ مخضوبةٌ، وعينٌ مكحولةٌ، ولحيةٌ مدهونةٌ، وامرأةٌ مجروحةٌ.[81]

ومما جاء منها في النص القرآني قول الله جلَّ وعلا: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (الأعراف: ٥٦)، فـ (رحمة) مؤنث وجاءت صفتها بلفظ المذكر، وقد أوَّلَ النحاةُ والمفسرون هذه الآية بتأويلات عدّة ومنها أن (قريب) على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) فهي مما يستوي فيها المذكر والمؤنث بلفظ المذكر.[82]

وزن (فاعل) فهو أيضاً من الأوزان التي يؤتى بها للمذكر والمؤنث على السواء مجرداً عن أية علامة تدل على التأنيث، ومن صفاتها: ضامر، وفارض، وبازل، فتقول: ناقةٌ ضامرٌ، وناقةٌ بازلٌ، وجملٌ بازلُ، وبقرةٌ فارضٌ، ومنه قوله عظُمَ ثناءه: (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ) البقرة: ٦٨، و الفارض صفة للبقرة وهي مؤنثة وصفتها على لفظ المذكر، فهي بمعنى المسن التي انقطعت ولادتها من الكبر.[83]

وهناك غيرها من الصفات على أوزان يستوي فيها المذكر والمؤنث لكنها قليلة الاستعمال، يقول ابن جني: " ومن ذلك: فرسٌ وَسَاعٌ، الذكر والأنثى فيه سواء، وفرسٌ جوادٌ.. وهو لُبابُ قومه، وهي لُبابُ قومها".[84]

ب- نعوتٌ على أوزان مؤنثة تجري على المذكر، ويؤتى بها للمبالغة أيضاً وهي من الأوصاف التي تثبت فيها التاء علامة التأنيث وتأتي للمذكر أيضاً والغرض منها المبالغة في الوصف، تقولُ: رجلٌ علامة، ونسّابة، وذلك لمن كثر علمه ومعرفته بالنسب، وقالوا: هلباجة للأحمق، وربعة للمتوسط في الطول، و يفعة للفتى اليافع[85] " فهذه ونحوها لا يتبع الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان موصوفه مذكراً" لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف، ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإنْ كان معناها المبالغة" لوجود لفظ التأنيث...".[86]

ت- ومنها نعوتٌ تأتي مذكرة على اللفظ، مؤنثة على المعنى وهي نعوت اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع: وهو ما يفرّق بينه وبين مفرده بزيادة (التاء) في المفرد، نحو: (شجر، شجرة)، و(كلم، كلمة)، و(رُمّان، رمّانة)، و (تمر، تمرة)، و(نخل، نخلة)، و (نحل، نحلة)، و (حمام، حمامة)، و (بط، بطّة)، و (شاء، شاة)، ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع و إذا أرادوا المذكر قالوا: هذه شاةٌ ذكرٌ، و حمامةٌ ذكر، وكذلك إذا أرادوا الأنثى قالوا: حمامة أنثى، وشاة أنثى، فإذا وصفتَهُ جاز في الوصف التذكير على اللفظ لأنه جنس، أي جنس الحمامة، أو جنس النخلة مثلاً، مع الإفراد والتأنيث على تأويل (معنى الجماعة). ومنه قول الله – جلَّ شأنه: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (الحاقة: ٧)، وقوله تعالى: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ)) (يس: ٨٠)،[87] يقول ابن السراج: " ومن هذا الباب (جراد وجرادة)، وإنما هو واحدٌ من الجنس، وليس جراد بذكر جرادةٍ، واعلم أن هذا الباب مؤنثُه لا يكون له مذكر من لفظه" لأنه لو كان كذلك لالتبسَ الواحدُ المذكر بالجمع".[88] وقد فسّر ابن جني في أيهما الأبلغ بقوله: "فقولك إذاً: هذا رجلٌ عليمٌ أمكن في الوصف من قولك: هذا رجلٌ علّامة، كما أن قولك: مررت بامرأةٍ كافرةٍ، أمكن في الوصف من قولك: مررتُ بامرأةٍ كفورٍ".[89]

2- نعوتٌ مذكرة لكنها صفات للمؤنث دون المذكر: وهي نعوتٌ خاصةٌ بالمؤنث لكن لفظها مذكر ليس فيها علامة تأنيث كما في: (حائض وحامل ومرضع ومطفل)، فهذه الصيغ جاءت على صورة المذكر إلا أنها لا تقع إلا وصفاً للمؤنث فتقول: هذه امرأةٌ مرضعٌ، وحائضٌ، وقد علل سيبويه ذلك بأنه إنما صفة لـ (شيءٍ) والشيءُ مُذكّر وكأنهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، وهذا شيءٌ مُرضعٌ، ثمَّ وصفوا به المؤنث.[90]

وللعلماء في عدم إلحاق تاء التأنيث بها أقوال وقد فصَّل الحديث عنها أبو البركات الأنباري (ت577هـ) منه ما نُقِلَ عن الكوفيين في أنه مما حُذف عنه علامة التأنيث لاختصاص المؤنث به، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف فلم تدخل علامة التأنيث على الأصل، ومنه ما نُقِلَ عن البصريين وله تأويلان: تأويلٌ قال به سيبويه والذي سبق ذكره، وتأويلٌ قال به الخليل وهو على جعله بمعنى النسب فكأنه قال: (ذاتُ حيضٍ وذاتُ طمثٍ وذاتُ حملٍ).[91]

وبهذا خالف النعتُ المنعوت في التذكير والتأنيث ولم يطابقه، ولهذا نقول: إن مطابقة النعت للمنعوت مشروطة بأن لا يمنع مانعٌ منها كما في الصفات التي أوردناها والتي لا تأتي إلّا على تلك الصيغ.[92]

4. المخالفة وعدم التطابق في العدد: (الإفراد، أو التثنية، أو الجمع):

وله أشكال ومواضع عديدة وهي:

1. نعت المثنى والجمع بالمفرد، ويكون في المواضع الآتية:

أ- النعت السببي:

من ضمن الحالات العشر التي يجب فيها مطابقة النعت لمنعوته هي في العدد: (الإفراد والتثنية والجمع)، ولكنَّ الصفة في النعت السببي لا تتبع موصوفها الحقيقي في العدد بل تلتزم حالة واحدة فقط هي (الإفراد) حالها حال الفعل إذا تقدم على فاعله فإنه يلزم الإفراد سواء أكان الفاعل مفرداً، أم مثنى، أم جمعاً... ...إلّا مع جمع التكسير فيجوز فيه الإفراد والجمع نحو هؤلاء أصدقاء كريمٌ أو كرامٌ آباؤهم. وسبق أن ذكرنا أن تعريف النعت السببي: هو ما دلَّ على شيءٍ بعده له صلةٌ وارتباطٌ بالمنعوت، وهو الذي يرفع اسماً ظاهراً فيه ضميرٌ يعود على الموصوف مباشرة كقولك: مررتُ بمنزلٍ واسعةٍ غُرَفُه،[93] ذكر ذلك ابن يعيش قائلاً: " إن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدة على كلِّ حال وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعاً، نحو قولك: (هذا رجلٌ قائمٌ أخوه، ورجلان قائمٌ أخوهما، ورجالٌ قائمٌ أخوهم)" لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدّم نحو: (قام زيدٌ، وقامَ الزيدان وقام الزيدون) لَمّا رفعَ الظاهر خلا من الضمير".[94]

وقد قرن علماء النحو هذا الإفراد في النعت بالرفع وشبهوه بالفعل الرافع لفاعله المتقدم عليه، قال سيبويه: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعملٍ، نحو: الحسنُ والكريمُ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعدها الأسماء وأضمرتها وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواهُ، وأحسَنُ أبواهُ، وأخارجٌ قومُكَ؟ فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، وقال قومُك".[95] فالنعتُ السببيُّ إذا لم يضف إلى معموله ورفعَ الاسمَ الظاهر أو رفع الضميرَ البارزَ فحينها يعاملُ معاملة الفعل من حيث العدد، فتكون الصفةُ مفردةً سواء كان المنعوت مثنى أم جمعاً فهي كالفعل إذا تقدَّم على فاعله، ويأخذُ حكم الفعل ولم يُعتبر حال الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع، وإن كان المنعوت مثنى أو جمعاً، أما إنْ أُضيف إلى معموله فيطابقه منعوته كما في قولك: (مررت برجالٍ قائمي الأب) و (بامرأةٍ حسنةِ الوجه)،[96] وعلَّل سيبويه إفراد الصفة في النعت السببي بقوله" وإنما قالت العربُ: قالَ قومُكَ، وقال أبواك" لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومكَ، فحَذَفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا".[97]

وقد ذهب بعضهم إلى جواز تثنية الاسم وجمعه جمع المذكر السالم كما في لغة: (أكلوني البراغيث)، فتقول: مررتُ برجالٍ قاموا آباؤهم... بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الفاعل الظاهر، وتقول: مررتُ برجلين كريمين أبواه، وهي لغة بعض العرب كـ طي وأزد، و شنوءة.[98] واستحسن بعضُهم كشيخ النحاة سيبويه وذهب إليه المبرد جواز أنْ يجمع الوصفُ جمعَ تكسيرٍ إذا كان الاسم الظاهرُ المرفوع جمعاً فتقول: مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤهُ، لكن الجمهور على أن الإفراد أحسن[99]، وهي

بهذا سواء بإفراد أم بجمع التكسير فإن الصفةَ تخالفُ الموصوف، ففي الإفراد تخالف من حيث المثنى والجمع، وفي التكسير فتخالفها من حيث المثنى، فينتج عنه عدم تطابق الصفة للموصوف في العدد.

ب- **النعت بصيغة أفعل التفضيل:**

إذا أردت أنْ تزيد صفة أحدهم أو شيئاً على صفة جماعة مشتركين فيها تستخدم هذه الصيغة فتقول: عبد الله أفضلُ العشيرةِ، فهو أحدُ العشيرةِ وهم شركاء في الأفضَلِ والمفَضَّل من بينهم يزيد فضلُه على فضلِهم، فلا يجوز أن تقول: (عبد الله أفضلُ الحجارة)، وتقول: (رجال العلم أو رجالُ الدين أو رجال الأمن أفضل الرجال)، وتقول: (النساء العاملاتُ أفضلُ النساء)، فـ (أفضل) لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وهي في هذه الأمثلة كانت مضافة" أما إنْ لم تُضِف فتصحبها (من) فتقول: فلانٌ أحسن منك، وأفضلُ منك، وأشرُّ منك.[100]

وقد اختلف العلماء في تأويل عدم جمعها وتأنيثها فقال جمهورهم: إنها على تأويلها بالمصدر، فمعنى قولك: فلانٌ أفضلُ العشيرةِ هو أن فضله يزيدُ على فضل كلِّ واحدٍ من العشيرة، وكذلك زيدٌ أفضلُ منك، فمعناه: فضلُه يزيدُ على فضلك، فقد تضمَّن معنى المصدر والفعل معاً.[101]

2.نعت المفرد بصيغة الجمع:

وهو وجه آخر لعدم مطابقة الصفة للموصوف في العدد (أي: الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومنها ما ورد عن العرب في قولهم مثلاً: برمة أعْشَارٌ، وثوبٌ أهدامٌ، وأسمالٌ...ففيه نعت المفرد بالجمع، وهو الذي ذكره ابن جني في كتابه الخصائص بأنها صيغ جموعٍ من باب (أفْعَال) توصف بها الواحد (المفرد) نحو: بُرمَةٍ أعشارٍ، وجَفنَةٍ أكسارٍ، وثوبٍ أكباشٍ، وكبدٍ أفلاذٍ، وثوب أهباب، وأخباب، وحَبْل أرمام، وأرماث، وأقطاع، وأحداق، وثوب أسماط... وذكر أن كل هذا متأوَّلٌ فيه معنى الجمع.[102]

وقد علّل ابن جني هذا الوصف بالجمع على كون جعلهه مشتملة معنى الجمع من أجزاء الشيء ففي قولهم: بُرمةٌ أعشارٌ، أي: بجعلِ كلّ جزءٍ منها عشراً فكسرت على عشرِ قطَعٍ.[103]

وقد ورد من هذه الصيغة في القرآن الكريم فنعت المفرد بالجمع، منها قول الله تبارك وتعالى: (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) (الإنسان: ٢)، فنُعتَ المفرد (نُطْفَةٍ) بالجمع (أَمْشَاجٍ) وكان للمفسرين والمعربين تأويلات في وصف المفرد بالجمع، قال أبو البقاء العُكْبَرِيّ: " أمشاج: بدل أو صفة، وهو جمع مشيج، وجاز وصف الواحد بالجمع هنا" لأنه كان متفرّقاً ثمَّ جُمِع، أي: نطفةٍ أخلاطٍ".[104]

وقد سرد أبو حيان الأندلسيّ في تفسيرها عددا من أقوال العلماء وآرائهم، وكلها تؤول إلى كونها جُمِعَت بمراحل وعلى التقاء ما هو مفرد بمفرد" ليكون هذا الجمع، ومما أورده (أمشاج) أنها متنقلة من (نطفة) إلى (علقة) إلى (مضغة) إلى غير ذلك إلى أن أنشأ إنساناً، وقيل: هي ألوان النطفة، وقيل: هو اختلاطُ ماء الرجل وماء المرأة في الرحم فخُلق الإنسانُ منهما.[105] أمّا أبو حيان فيرى أنها (النطفة) أُريدَ بها الجنس فوضعتْ بالجمع" لأن آدم لم يُخلق من (نطفةٍ أمشاجٍ) وقد ورد قبلها: (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ) وهو جنس بني آدم، أي: خلقَ جنسُ بني آدم من (النطفة) فلذلك صحَّ وصفها بالجمع، أو لتنزيل كلّ جزء من النطفة نطفةً.[106]

5. القطع في الإعراب

من أبرز معالم أو علامات اتباع النعت للمنعوت هي العلامة الإعرابية، فإن الأصل في

في التعبير وهو الكثير الجاري في اللغة العربية حصول المطابقة في العلامة الإعرابية...

والنعتُ على ما اصطلح عليه النحاة: هو الاسم المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمجرد، فهو يشارك الاسم السابق له في جميع حالاته الإعرابية، أي: رفعاً، ونصباً، وجراً،[107] وربما كان هذا السبب في توجه العلماء إلى تسمية المخالفة أو عدم التطابق بين الصفة والموصوف في الحركات الإعرابية بـ (القطع) دون الحالات الأخرى التي سبق أنْ بيَّناها مع أن النعت فيها أيضاً يغاير منعوته ولا يطابقه. وإنّما اكتفوا بتسميتها عدم مطابقة أو المخالفة، وعندما درسوا وجوه القطع في الصفة اكتفوا بذكر المخالفة في العلامة الإعرابية فقط دون الوجوه الأخرى. ولهذا اقترن تعريف النحاة واللغويين للقطع في النحو بـ (الحركات الإعرابية) وكأن القطع خاص بهذه الحالة في الصفة.

فالنعت المقطوع: " هو النعت الذي لا يتبع منعوته في علامات الإعراب وحركاته، ويكون القطع إلى الرفع والنصب، ومثالُ ذلك: مررتُ بزيدٍ الكريمُ".[108] " وحقيقة القطع: أن يُجعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعلٍ".[109]

وهكذا فقد حدَّ العلماء القطع في الصفة وقرَنوه بالعلامة الإعرابية فبمجرد أنْ يخالف النعت منعوته في الإعراب فإنه يخرج عن دائرة النعت إلى إعرابٍ آخرٍ وهو إما الخبر أو المفعولُ، فهو في المعنى يظل نعتاً لكن ليس في الحكم النحوي، وجعلوا لذلك معانيَ بلاغية لا تؤديها كلماتٌ تُزادُ على التركيب كما يؤديه القطع كالتنبيه أو زيادةً في مدحٍ أو ذمٍ أو ترحُّمٍ.

الحكم النحوي في القطع

والقطع إنما يكون إلى الرفعِ أو إلى النصب، وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلاً" لأن حرف الجر لا يضمر، ولهذا فإن الرفع لابدّ له من رافع وهو المبتدأ مضمراً قبل النعت المقطوع، والنصبُ كذلك لابدَّ له من ناصبٍ وهو الفعلُ مضمراً قبله[110]، فقولهم: الحمدُ للهِ الحميدُ، بالرفع على إضمار: (هو)، أي: هو الحميدُ، فـ الضمير (هو) مستتر في محل رفع مبتدأ و (الحميدُ): خبره، وقولهم: مررتُ بزيدٍ الفاضلَ، فهو على تقدير: أمدَحُ الفاضلَ، أو أقصد وقصدت، أو أعني وعنيت.[111]

أمَّا فيما يخص المضمر الرافع أو الناصب فإنه إمّا أنْ يُضمر وجوباً أو جوازاً فيضمر أو يظهر بحسب الغرض الذي أُنشيء له النعتُ، فيوجب إضمار الناصب أو الرافع إنْ كان النعت لغرض: المدح، أو الذم، أو الترحم، فكان إضمار العاملِ أمارةً على ذلك، إذ لو أظهر العاملُ لتوهمَ كونُه خبراً مستأنفاً، فكان التزامُ الإضمارِ أحقَّ لهذا المعنى.[112]

وقد أجاز سيبويه قطع الصفة عن الموصوف في الإعراب بشرط أنْ يكون الموصوفُ معروفاً عند المخاطب، واشترطَ أنْ يحتمل الكلامُ ما يتقدر فيه عند المخاطب حالَ مدحٍ أو ذمٍ، أو ترحُّمٍ،[113] وهو ما عليه جمهور النحاة فتقول في الذمّ: مررتُ بخالدٍ الدنيءَ، بنصب الصفة بفعلٍ مقدرٍ تقديره: أذمُّ الدنيءَ، فإذا مدحتَ شخصاً بالقطع فقد ادَّعيْتَ أنه معروفٌ بهذه الصفة مشتهرٌ بها فيكون أمدح له، وإذا ذممته فقد كنت مدَّعياً أنه مشهورٌ بهذه الخصلة الذميمة معلومٌ بها، فقد ذممته بأمرٍ يعلمُهُ الجميع فيكون أهجى له و أذم، ومنه قوله – جلَّ وعلا: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (المسد: ٤)، بالنصب لـ (وَامْرَأَتُهُ) على إضمار: أذمُّ، وكأن اللهَ لم يرد أن يخبر بأمرٍ مجهولٍ، وإنما ذكرها بأمرٍ مشهورٍ فضلاً عن الذمِّ بصيغة المبالغة ثمَّ بالقطع فجعل هذا أمراً معلوماً لا يخفى على أحدٍ، وفي الترحم كقولك: مررتُ بعبدك المسكينُ، بالرفع أو بالنصب، وتكون جملةُ النعت المقطوع مستأنفةً، فالصفة مع المصدر تصبح جملة مستقلة لا محلَّ لها من الإعراب.[114]

فإن كان النعت المقطوع لغير ذلك، أي: لغير مدحٍ، أو ذمٍ، أو ترحمٍ بأن يكون للتوضيح أو التخصيص، جاز فيه ذكر العامل في النصب أو الرفع، فتقول في نحو: مررتُ بزيدٍ التاجرِ بالأوجه الثلاثة فالجر على التبعية، والرفع على القطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، والنصب على القطع على أنه مفعول بفعلٍ مضمرٍ جوازاً، ويجوز فيه إظهار المبتدأ والفعل فتقول: مررتُ برجلٍ هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ.[115] يقول خالد الأزهري: " وكأنه على تقدير سؤال سائلٍ يقول: من هو؟ أو من تعني؟"[116]

فضلاً عمّا سبق فإن هناك مواضع أخرى تقطع الصفة فيها عن موصوفها في الإعراب وذلك فيما يلي:

مواضع أخرى من قطع النعت عن المنعوت في الإعراب:

1- إذا تكررت النعوت لمنعوت واحدٍ:

فإنْ كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعها وجب اتباعها كلها، وذلك كأن تقول: مررتُ بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ فإنْ أردتَ أن تميِّزَه عن ثلاثةٍ آخرين وكل واحدٍ منهم اسمه محمد غير أن أحدهم تاجر شاعر، والثاني تاجر كاتب، والثالث شاعر كاتب وكان عليك أن تميّز واحداً منهم وذلك يكون بقولك: مررتُ بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ، فإن حذفتَ أيّة صفة التبس بمحمد آخر، فهنا لا يجوز القطع" لأن هذه الصفات لقصد تمييزه عن غيره، فالموصوف إذا احتاج إلى صفات متعددة ليتمَيَّز من غيره لم يصح قطع واحدة من تلك الصفات بل لا بد من اتباعها جميعا لموصوفها.[117]

أما إذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، فيجوز أن تقول: مررتُ بمحمدٍ التاجرُ الشاعرُ الكاتبُ بالقطع إلى الرفع أو النصب، وكذلك يجوز فيها الاتباع بشرط أن يكون محمد معروفاً غير محتاجٍ إلى تمييز.[118]

أما إنْ كان مفتقراً إلى بعضٍ دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما يتعيَّن بدونه الاتباعُ والقطعُ، مثال: عرفتُ الإمامَ أبا حنيفةَ الفقيه، المجتهدَ، الذَّكيَ العبقريَّ، فيجوز في بعضها الإتباع وفي بعضها القطعُ، أما إنْ لم يعرَف إلا بذكر بعضها كـ الفقيه، المجتهد، وجب فيها الاتباع، وفي الباقي جواز الاتباع والقطع فتقول: عرفتُ الإمامَ أبا حنيفةَ الفقيهَ، المجتهدَ، الذَّكيُّ العبقريُّ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع.[119]

2- إذا نُعِتَ معمولان لعاملين مختلفين:

فإما أن يتَّفق العاملان في العمل والمعنى وإمَّا أنْ يختلفا في العمل والمعنى أو في أحدهما وفي هذه المسألة خلاف، وقد فصَّل فيها سيبويه وخالفه في مواضع بعض العلماء وهو ما سنبينه كالآتي:

أ- اختلاف العاملين في المعنى والعمل: ذكر سيبويه أن العامل قد يختلف وبالتالي فإن حركة إعراب المعمول الذي هو (الموصوف) تختلف ومثال ذلك: فوق الدار رَجُلٌ، وقد أتيتكَ برجلٍ آخر عاقلين مسلمين، فهنا وجب القطع فالوصف في (مسلمين وعاقلين) يعود إلى اسمين مختلفين في الإعراب أحدهما مرفوعٌ وهو (الرجل) الأول على أنه مبتدأ و الثاني مجرور بحرف الجر وهو (الرجل) الثاني، فيجب فيه القطع" لأنه لا سبيل إلى أنْ يكون بعض الاسم رفعاً وبعضه جراً،[120] وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من النحاة، يقول ابن مالك: " إن عدم اتحاد العامل أوجبَ القطعَ بالرفعِ...، أو بالنصب...، نحو: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمراً الكريمان أو الكريمين".[121]

ب- اختلاف العاملين في المعنى واتحادهما في العمل: ومن أوجه الاختلاف أنْ يكون العاملان مختلفين إلا أنّ عملهما واحد، نحو: في الدارِ رَجُلٌ، وهذا رجلٌ آخرُ كريمين" فكلا الاسمين مرفوعان غير أن المنعوت الأول مرفوع على الابتداء والمنعوت الثاني مرفوع على الخبرية، فعند سيبويه وابن السراج يجب القطع أي أن عامل الرفع في الاسم الأول يختلف عن عامل الرفع في الاسم الثاني فهما بمنزلة المختلفين في الإعراب فحكم النعت يكون القطع على الرفع أو النصب فـ (الكريمين) منصوب على أنه مفعول به لفعلٍ مقدرٍ تقديره: أعني أو أمدحُ، وهو الذي نقله سيبويه عن الخليل وما ذهب إليه السيرافي كذلك.[122]

ت- اختلاف أو اتحاد العاملين في المعنى واتحادهما في العمل: وهنا وقع الخلاف بين النحاة، فعند ابن مالك أن العامل إذا اتحدَ معناه وعمله كان النعتُ تابعاً للمنعوت في الرفع والنصب والجر وهو الذي عليه النحاة بدءاً من سيبويه، ومثاله: جاء زيدٌ وقدمَ عمرٌو الكريمان، فـ (الكريمان)

نعتٌ مرفوعٌ بالتبعية، ونحو: قعدتُ إلى زيدٍ وجلستُ إلى عمرٍو الكريمين، بجر الصفة على التبعية.[123]

أما إذا اختلف العاملان في المعنى وكان عملهما واحداً: نحو جاءَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو الكريمان فالصفة هنا عند ابن مالك وجمهور النحاة مقطوعة، فالكريمان: نعتٌ مرفوعٌ على أنه خبر لضمير وهو المبتدأ مضمر تقديره: (هما) ويجوز (الكريمين) بالنصب على تقدير فعلٍ مضمرٍ، أي: أعني أو أمدحُ الكريمين.[124]

أما عند سيبويه والخليل قبله فإنه جائزٌ فيه الوصف يقول سيبويه عما نقله عن الخليل: " وتقولُ: هذا رَجُلٌ وتلكَ امرأةٌ منطلقان، وهذا عبدالله وذاكَ أخوك الصالحان" لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ، وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله، ومضى أخوك الصالحان" لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهبَ أخوك وقدمَ عمرو الرجلان الحكيمان".[125] فجعل سيبويه ما اختلف معناه لكن اتفق عامله صفةً تابعةً غير مقطوعة، وهو الذي ذهب إليه السيرافي فذكر أن الحجة للخليل وسيبويه" إذ إن مذهب عمل الفعل والفاعل مذهبٌ واحدٌ وإنِ اختلفَ معنى اللفظين.[126]

أما ابن السراج فذهب إلى منع ذلك، وذكر أن القياس عنده هو القطعُ.[127]

3- إذا نُعِتَ معمولان لعاملٍ واحدٍ وكان عملُهُ واحداً فيهما غير مختلف:

ففي هذه الحالة جاز الاتباعُ والقطعُ، ومثال ما اتحدَّ في العمل والنسبة: قامَ زيدٌ وعُمرٌو العاقلان، ورأيتُ زيداً وعمرًا العاقلين، أما إذا اختلف العمل سواءٌ أكان الاختلاف في النسبة إليهما من حيث المعنى أم اتحدَتْ ففيهما يتعين القطعُ، ومن أمثلة اختلاف العمل والنسبة: ضَرَبَ زيدٌ عمراً الكريمان، ففيها يجب القطع ومن أمثلة اختلاف العمل واتحاد النسبة من جهة المعنى: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان، فالقطع فيه واجب أيضاً عند البصريين وهو الصحيح" لأنه لا يجوز ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلةُ برفع العاقلة نعتاً لـ (هند).[128]

وقد اختار أبو إسحاق الشاطبي للحالة الأولى (أي: اتحادُ العمل والمعنى) الاتباعَ" فقال في المعمولين الموصوفين: " إن عمل فيهما عاملٌ واحدٌ، وذلك بعطف أحدهما على الآخر فهذا يُتبِع فيه النعتُ بلا إشكال، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو العاقلين، ومررتُ بشيخٍ وطفلٍ وامرأةٍ جُلوسٍ" لأن العطف بمثابة التشبيه" فكان حكمهما كما لو قلتَ: مررتُ بالرجلين العاقلين".[129]

4- اختلاف عدة النعت عن المنعوت

يجب قطع الصفة عن الموصوف في الإعراب وذلك في النعت المفرَّق المختلف كقولك: مررتُ بأربعة جريحٌ وقتيلٌ ففي هذه الحالة اختلف عدد النعت عن عدد المنعوت ولا تجوز فيها الاتباع بل يجب فيها القطع فيرفع النعت على تقدير: منهم جريحٌ، ومنهم قتيلٌ.[130]

5- اختلاف النعت عن المنعوت في التعريف والتنكير:

يقطع النعت عن المنعوت إذا كانا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، جاء في الكتاب: " واعلم أنه لا يجوز أن تصف المعرفة والنكرة، كما لا يجوز وصف المختلفَين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان، فهذا محالٌ" لكون (الراتعان) لا يمكن عدُّها صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أنْ تجعل بعضَها معرفةً وبعضها نكرةً".[131]

6- الحمل على الجوار (الخفض على الجوار):

أثبت الجمهورُ من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في نعتٍ والعَلم في تمثيلها: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فَحَقُّ (خَرِب) الرفعُ" لأنه نعتُ لجُحْر لا لضب، لكنَّه جَرَّ لمجاورته المجرور.[132] وهذا عند سيبويه مما جرى نعتاً على غير مجرى الكلام لأن الأصل فيه هو رفعُ (خَرِب) كما ذكرنا لأنه صفة للخبر المضاف (جُحْر) وعليه القياس، أي: أن (خَرِب) صفة مرفوعة لـ (جُحْر).[133]

وقد نقل سيبويه تفسير الخليل في هذه المسألة وهو على وجهين أما أحدهما: فإنّهم أجروا (خَرِب) مجرى (ضَبّ) فجروه مثله، ولأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة الاسم الواحد.[134] ويقول بعدها: " ألا أنك تقول: هذا حَبُّ رُمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رُماني، فأضفتَ الرمان إليك، وليس لك الرمانُ إنما لك الحبُّ فكذلك يقع على (جُحرِ ضَب) ما يقع على حبِّ رُمانٍ، تقول: هذا جُحْر ضَبِّي، وليس لك الضب وإنما لك جُحْر ضَبٍّ.. والجُحْرُ والضب بمنزلة اسمٍ مفردٍ، فانجر الخربُ على الضبِّ".[135]

أما الوجه الثاني فإنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسر (أي: الجرُّ بالمجاورة)، ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) (الذاريات: ٥٨)، بجر(الْمَتِينِ) على مجاورته للمضاف (الْقُوَّةِ).[136] واشترط الخليل في جواز هذه المسألة المطابقة بين المتجاورَين، أي: بين الصفة والمضاف إلى الموصوف في العدد، والجنس إلا أن سيبويه خالف الخليل في هذا الشرط" لأنه إذا قيل: هذان جُحرا ضبٍّ خربين، ففيه من البيان في التثنية بأن خربين ليس للضب، أي أن (خَرِباً) معناه واضحٌ في أنه ليس عائداً للضب" لأنه لا يصفه و في خربين مثل هذا البيان" لكونه ليس صفة للضب.[137] فسيبويه اقتضى جواز ذلك قياساً لكن مع أمن اللبس، وأنه لم يُسمَع إلاّ في ذلك.[138]

وتحدث عن ذلك ابن جني أيضاً فذكر تجاور الألفاظ، وأن الشيءَ إذا جاورَ الشيء أخذ حكمه لأجل المجاورة وأطال الشرح فيه.[139] إلا أنه مع ذلك أنكر الجر بالمجاورة كما أنكره السيرافي ولم يوافقا على التفسير بها وتأولا هذا الجر في (خرب) بتأويل آخر غير المجاورة، فخرَّجاه على أن الأصل فيه هو: (هذا جُحْرُ ضَبٍ خربٍ جُحْرُهُ)، أو (هذا جُحْرُ ضَبٍ خربٍ الجُحْر منه)، ثم أُنيب المضافُ إليه عن المضاف فارتفع واستتر،

أي: رَجع بعد الحذف إلى خَرِبٍ.[140] "وردَّ بأن إبراز هذا الضمير حينئذٍ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرف فيه الحذف".[141]

ولـلأستاذ الدكتور تمام حسان (ت1432هـ) كلام جميلٌ في ذلك" إذ يقول: قالت العربُ جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية وكان الداعي إلى ذلك داعياً موسيقياً جمالياً هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية... ومثله أيضاً قراءة من قرأ قوله جلَّ وعلا: (عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) (الإنسان: ٢١)، بجر (خُضْرٍ) وفي هذه يُقال ما قيل في إعراب المجاورة... وهو إعرابٌ تدعو إليه أسبابٌ جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي".[142]

7- الحمل على الموضع:

أيضا من المواضع التي تقطع فيها الصفة عن الموصوف في الإعراب هو عندما تُحمَلُ الكلمةُ على موضعها فمن قواعد النحو أن يحمل التابع على لفظ المتبوع" ليكون مطابقاً له في الإعراب، لكن النعت قد يأتي مخالفاً لمتبوعه في الإعراب وفُسِّرَ بـ (الحمل على الموضع) وقد أشار إلى هذا الأسلوب غير واحد من العلماء المتقدمين كسيبويه والفراء والسيرافي.[143] ومما ذكره سيبويه في باب ما جرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، فالوجه في لفظة (بخيل) الجر" لأنك تُريد أنْ تشرك بين الخبرين، وأن يجري آخره على أوَّله وذلك هو الأولى فيكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء فضلاً عن قربه منه، غير أنهم نصبوه على المعنى (الموضع)، إذا كان معنى النصب والجر واحداً والحمل على الجر أولى" لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره.[144]

فالحمل على الموضع يعني إعراب الكلمة على موضعها قبل مجاورتها لما قبلها، قال الفراء: " اعلم أن النعت على اللفظ والتكرير بمنزلة واحدةٍ، تقول: لا ماءَ ماءَ بارداً يا فتى، وإن شئتَ قلتَ: لا ماءَ ماءً بارداً".[145] على أساس أن الاسم إذا تكرر صار وصفاً ففيه الخيار فإن شئتَ نوَّنْتَ، وإن شئتَ لم تُنوِّن، ولا يكون بارداً إلا منوَّناً" لأنه وصفٌ ثانٍ.[146] فإن جعلتَ النعتَ على الموضع قلتَ: لا ماءَ ماءٌ باردٌ، وإن شئتَ جعلتَ الاسمين اسماً واحداً قلتَ: لا ماءَ ماءَ باردٌ، بجعل الماء الأول والثاني اسماً واحداً و(بارداً) نعتاً على الموضع" لأن (ماء) في موضع المبتدأ، والخبر محذوف، كان تقدير الكلام: لا ماءَ لنا، و(بارد) نعت على الموضع.[147]

وقد ورد في القرآن الكريم الحمل على الموضع فكان النعتُ مخالفاً للمنعوت في العلامة الإعرابية كما قال الله تعالى: (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (الأنبياء: ٢)، على قراءة ابن أبي عبلة بالرفع لـ (مُحْدَثٌ) فجعله نعتاً على الموضع لـ (ذِكْرٍ)" وذلك لأن موضعه الرفع على الفاعل على أساس عدِّ (مِن) زائدة.[148]

وقد استحسن الفراء هذا الأسلوب في عدد من المواضع في آيات من القرآن الكريم كما في قوله تعالى: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) التوبة: ٣، قال: "فالأجود في الثاني أنْ تحمل على الموضع" لأن (ان) دخلتْ على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ ولم تغيِّر المعنى بدخولها".[149] وأيضاً في قوله عزّ وجلَّ: ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)) الأعراف: ٥٩، قال: "فمما جاء نعتاً على الموضع.. وهو هاهنا أحسن...فإن شئتَ كان (غَيْرُهُ) [150] استثناءً، وإن شئتَ كان نعتاً على الموضع وإنما هو الوجه" لأن (مِن) زائدة لم تُحدِث في المعنى شيئاً".[151]

تبيَّن مما سبق جواز أنْ لا يحدث التطابق بين النعت والمنعوت في العلامة الإعرابية، فتحدث الموافقة بينهما من حيث المعنى والمخالفة من حيث الشكل، فتعرب صفةً لكنها مختلفة عن موصوفها في الشكل الإعرابي.

6. الخاتمة

انتهى البحث باستقصاء أغلب مواضع وحالات مخالفة الصفة للموصوف إذ لم يكن جميعها أو ما يُسمَّ بعدم تطابقهما في بعض المواضع أو مخالفة الصفة للموصوف في مواضع أخرى ذكرناها في هذا البحث...وقد استخلصنا منها النتائج التالية:

1. لم يحسب جمهورُ النحاة مخالفة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير قطعاً أو نعتاً مقطوعاً بل أعربوه بدلاً... فقد ذكر السيوطي أن كل ما ورد من تأويلات عن مخالفة النعت والمنعوت أجيبَ عنه بالمنع في الجميع بإعرابها إبدالاً.
2. اشترط سيبويه وجمهور النحاة توافق النعت مع منعوته في التنكير والتعريف وأنه لم يجر عند سيبويه أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة، ولكنه مع ذلك ذكر أنه قد جاءت المعرفةُ منعوتةً بنكرة في المعنى ولكنها معرفة في الظاهر نحو: (ما يحسن بالرجُلِ مثلك أنْ يفعلَ ذلك)، و(ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك).
3. يطابق النعتُ منعوته في التعريف والتنكير على قول جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه، لكن ذلك لم يمنع وجود بعض الحالات التي تخالف فيها الصفةُ موصوفها... على أن النحاة أخرجوا ما وجدوه مخالفاً من دائرة الصفة، وجعلوه بدلاً لمتبوعه، وأن سيبويه نفسه الذي لم يجز تخالفهما أورد حالات لم يطابق فيها النعتُ منعوتَهُ لكنه أوَّلها بما يطابقه كالموصوف النكرة بوصف نكرةٍ مضاف إليه معرفة كما في الألفاظ المتوغلة في الإبهام كـ: (غير، وأيّ، وحسب...)، أو صفة نكرة

بصيغة أسماء الفاعلين مضافاً إليه ضمير، أو المعرَّف بـ (أل) الجنسية" فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، وهناك عدد آخر من النحاة أجازوا تخالفهما لكن بشروط كالتخصيص وغيره ومنهم: الأخفش، وابن الطراوة، وعدد من الكوفيين.

4. أثبت جمهورُ النحاة من بصريين وكوفيين الجر على المجاورة في النعت والعَلَمُ في استشهادهم بـقول العرب: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ).

5. مِن النحاة مَن تنبَّه للقطع في الصفة ومواضعها، وأنه موجود في النعت لا محالة كـ (المرادي، ت749هـ)" لذلك عندما تحدث عن تطابق الصفة للموصوف جعله مشروطاً بأّن لا يمنع منها مانعٌ كما في الصيغ التي تستخدم للمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو: جريح، وأفعل من وغيره.

6. عند مخالفة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث فإن الغرض منها كلها هو المبالغة في الوصف.

7. إذا كان النعتُ غير مطابقٍ للمنعوت في الإعراب وفي التعريف والتنكير فإنه يُنصب عند الكوفيين على أنه حال إذا كان نكرة، وإن كان معرفةً فهو صفة مقطوعة، أما عند البصريين ففي كلتا الحالتين تعرب صفة مقطوعة، والأفضل عند سيبويه نصبها على الحال، وقد صرَّح بذلك في عدّة مواضع من كتابه.

8. النعتَ إن كان مرفوعاً فالقطع يكون إلى النصب، وإن كان منصوباً فإنه يكون للرفع، أما إن كان مجرورا فإنه يجوز فيه القطع إلى الرفع أو النصب.

9. القطع في الإعراب إنما يكون إلى الرفعِ أو إلى النصب، وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلاً" لأن حرف الجر لا يُضمَر أبداً ويبقى عمله إلا في مواضع محصورة وهذا ليس منها...

10. أقترن تعريف اللغويين والنحاة للقطع في النحو بـ (الحركات الإعرابية)، وكأن القطعَ خاصٌ بهذه الحالة في الصفة، فعرفوا النعت المقطوع على أنه النعت الذي لا يتبع منعوته في علامات الإعراب وحركاته" لأن النعت في اصطلاحهم: هو الاسم المشارك ما قبله في جميع حالاته الإعرابية، أي: رفعاً، ونصباً، وجراً، وربما كان هذا السبب في توجه العلماء إلى تسمية المخالفة أو عدم التطابق بين الصفة والموصوف في الحركات الإعرابية بـ (القطع) دون الحالات الأخرى والتي هي: (التعريف والتنكير)، و(الإفراد، والتثنية، والجمع)، و(التذكير والتأنيث)، مع أنه فيها أيضاً يغاير النعت منعوته ولا يطابقه في مواضع، إنّما اكتفوا بتسميتها عدم المطابقة أو المخالفة، وكذلك عندما درسوا أوجه القطع في الصفة اكتفوا بذكر المخالفة في العلامة الإعرابية فقط دون الأوجه الأخرى.

11. حدَّ العلماء القطع في الصفة وقرَنوه بالعلامة الإعرابية وكان السبب في ذلك هو أن النعت عندما يخالف منعوته في الإعراب فإنه يخرج من دائرة النعت إلى إعرابٍ آخرٍ وهو إما الخبر أو المفعولُ.

12. إذا كان قصد النحاة أن يحصروا القطع في الصفة بالعلامة الإعرابية على القول بأن السبب في ذلك هو أنه في تلك الحالة يتغير إعراب الصفة" فلماذا لم يطلقوا على النعت المفرق بالعطف بأنه مقطوع؟ مع أن إعراب الصفة فيها يكون اسماً معطوفاً على ما قبله" أليس هذا أيضاً من النعت المقطوع؟ باعتباره نعتاً في المعنى لكنه معطوف في الإعراب!

13. إن للقطع معانيَ بلاغيةً لا تؤديها كلماتٌ تُزادُ على التركيب كما يؤديه القطع كـ: التنبيه أو الزيادة في مدحٍ أو ذمٍ أو ترحُّمٍ.

14. تبيَّن من محور الحمل على الموضع أنه يمكن أنْ لا يحدث التطابق بين النعت والمنعوت في العلامة الإعرابية، لكن تحدث الموافقة من حيث المعنى والمخالفة من حيث الشكل، فتعرب صفةً لكنها مختلفة عن موصوفها في الشكل الإعرابي.

7. مسرد المصادر والمراجع

أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو 438– 528هـ: دراسة دكتور محمد إبراهيم البنا، ط1، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع –القاهرة، 1400هـ – 1980م.

ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (أثير الدِّين محمّد بن يوسف بن عليّ، ت 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة الأستاذ الدكتور: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1418هـ – 1998م.

أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (د. ط)، منشورات المجمع العلمي العربي ـ دمشق، (د.ت).

أسلوب النعت في القرآن الكريم: قاسم محمد سلامة الشبول، ط1، عالم الكتب الحديث – أربد، 1431هـ – 2010م

الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمّد بن سهل، ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ – 1996م.

أعيان الشيعة: الإمام السيد محسن الأمين (أبو محمد الباقر محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد الأمين الحسيني العاملي، ت 1952م)، حققه وأخرجه وعلق عليه: السيد حسن الأمين ط1، دار التعارف للمطبوعات– لبنان، 1983م.

الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطْليوْسِيّ (ت 521هـ)، تحقيق، أ. مصطفى السقّا، ود. حامد عبد المجيد، (د. ط)، دار الكتب المصرية – القاهرة، 1996م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (كمال الدِّين عبد الرحمن بن محمّد بن سعيد، ت577هـ)، د. جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 2002م.

الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني الكردي (ت 646هـ)، تعليق: د. إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعدالدين – دمشق، 1425هـ – 2005م.

بدائع الفوائد: للعلامة الإمام شيخ الإسلام علم العلماء الأعلام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، (د. ط)، إدارة

الطباعة المنيرية – القاهرة، الناشر دار الكتاب العربي– بيروت، (د. ت. ط).

البسيط في شرح جمل الزجاجي: أبو الربيع عُبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي (ت688هـ)، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1407هـ –1968م.

البيان في شرح اللمع لابن جني: إملاء الشريف جمال الشرف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الكوفي (ت 539هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علاء الدين حَمويَّة، ط2، دار عمار للنشر والتوزيع – عمّان، 1433هـ –2012م.

التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحُسين العُكْبَريّ (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د. ط)، دار الكتب – القاهرة، 1396هـ – 1976م.

تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى (إن رحمة الله قريب من المحسنين): للعلامة الشمس محمد بن علي بن طولون الصالحي الدمشقي الحنفي رحمه الله (880– 953هـ =1475– 1546م). تحقيق وتعليق د. زيان أحمد الحاج إبراهيم جامعة البحرين، مجلة المورد العراقية، مجلة تراثية فصلية محكمة، دار الشؤون الثقافية العامة – العراق، المجلد 17، العدد 4، 1409 هـ– 1988م. عدد خاص دراسات قرآنية (شملت الصفحات 229 – 250).

التصريح بمضمون التوضيح: منشور خطأ باسم: (شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو): خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م.

تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1430هـ – 2010م.

تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، ت 310 هـ)، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1415هـ 01994م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (منشور باسم: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. جابر محمد البراجة، أ. د. إبراهيم جمعة العجمي، أ. د. جابر السيد مبارك، أ. د. علي السنوسي محمد، أ. د. محمد راغب نزال، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 1428هـ–2007م.

التوابع في كتاب سيبويه: عدنان محمد سلمان، ط1، دار الحكمة – العراق، 1413هـ – 1991م.

التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري: محمد عقلة محمد عبد الغني، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة اليرموك –المملكة الأردنية الهاشمية، بإشراف: محمد خلف الهزايمة، 1425هـ – 2004م.

التوابع في النحو العربي: محمود سليمان ياقوت، (د. ط)، مطابع كلية الآداب/ جامعة طنطا، (د. ت).

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني: العلامة أبو العباس شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الخباز الإربيلي الموصلي (ت 639 هـ)، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، 1423هـ– 2002م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي المعروف بابن أم قاسم (أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله، ت 749 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي – القاهرة، 1422هـ – 2001م.

التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 1410هـ – 1990م.

الجدول في إعراب القرآن الكريم وبيانه مع فوائد نحوية هامّة: محمود صافي، ط4، دار الرشيد – دمشق، مؤسسة الإيمان _ بيروت، 1418هـ – 1998م.

الجمل في النحو للزجاجي: تصحيح وشرح أبيات: ابن أبي شنب، (د. ط)، منشورات جول كربونل – الجزائر، 1926م.

حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1417 هـ – 1997م

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت926هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط1، دار الفكر المعاصر– بيروت، 1411هـ– 1989م.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، قدَّم الطبعة: عبد الحكيم راضي، ط5، الهيئة المصرية العامة – القاهرة، 1431هـ – 2011م.

الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: الدكتور جورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1410هـ –1990م.

ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم: عبَّاس عبد الستار، ط3، دار الكتب العلمية – بيروت، 1416هـ – 1996م.

سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير: الأستاذ الدكتور خليل بنيان، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 2009.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمداني (ت769هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بشرح ابن عقيل: تأليف (تحقيق) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار ابن كثير – دمشق، 1431هـ – 2010م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1420هـ – 2000م.

شرح الأنموذج في النحو للزمخشري (ت538هـ): محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت 992هـ)، عدنان جاسم محمد الهزيماوي، ط2، دار الكتب العلمية– بيروت، 1436هـ – 2015م.

شرح التسهيل ﴿تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد﴾: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيِّد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، 1410هـ – 1990م.

شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع النحوي الأندلسي (ت680 هـ)، تحقيق الدكتور يحيى علوان الحسون، ط1، دار أمل الجديدة – دمشق، 2016م.

شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت972هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي، ﴿ط1﴾، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل – العراق، 1988م.

شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمّد بن الحسن الإِسْتِرَاباذِيّ (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف " حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس – بنغازي، 1417هـ – 1996م.

شرح كافية ابن الحاجب: بدرالدين بن جماعة (ت 733هـ)، تحقيق: د. محمد محمد داود، (د. ط)، دار المنار – القاهرة، (د.ت).

شرح كتاب الحدود للأُبَّديّ: الشيخ الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ابن قاسم) المالكيّ النحويّ (ت بعد 920هـ)، تحقيق الدكتور المتولّي بن رمضان أحمد الدّميريّ، (د. ط)، الناشر وكالة الشرق للدعاية والإعلان، 1413هـ –1993م.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المَرْزُبَانِ، (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسين مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1429هـ – 2008م.

شرح اللمع في النحو: أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (كان حيا قبل سنة 469هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط1، الشركة الدولية للطباعة – القاهرة، 1420هـ= 2000م.

شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان ابن جني المتوفى 392هـ: الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (ت 543هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1428هـ –2007م.

شرح المفصَّل ﴿في صنعة الإعراب﴾ للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 642هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1422هـ – 2001م

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1990م.

الصرف الواضح: الأستاذ المساعد الدكتور عبد الجبار علوان النايلة، ط1، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل – العراق، 1988م.

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم): الشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية– بيروت، 1417هـ – 1996م.

الفروق اللغوية: الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري، (ت بعد 395هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة – القاهرة، 1418هـ – 1997م.

القطع عند البصريين وعند الكوفيين: أبو محمد الأغر، بحث منشور على شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، على الموقع: www.alfaseh.com تاريخ: 2/2/ 2017.

القطع في القرآن الكريم: حسن عكروك السعدي، بحث منشور على النيت الموقع الإلكتروني: www.pdffactory، تاريخ الزيارة: 5/5/ 2017.

كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت175هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1408هـ – 1988م.

كشّاف اصطلاحات الفنون: للشيخ العلامة محمد بن علي بن محمد التهانويّ الحنفي (ت بعد 1158هـ)، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط1،2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ –2006م.

الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد مُعوّض، شارك في التحقيق: د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان الرياض، 1418هـ – 1998م

كشف المُشْكل في النحو: الحيدرة اليمني أبو الحسن علي بن سليمان (ت 599هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، ط1، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1404هـ –1984م.

الكـــليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الكَفَوِيّ (ت1094هـ)، مقابلة وإعداد ووضع فهارس: د. عدنان درويش، ود. محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1419هـ – 1998م

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على ابن منظور المصري الأفريقي (ت711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، (د. ط)، دار المعارف – القاهرة، (د.ت)

اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان (ت 1432هـ)، (د. ط)، دار الثقافة – الدار البيضاء، 1415هـ – 1994م.

لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: الأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع – الأردن، ط3، 1423هـ – 2003م.

اللُّمَع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، (د. ط)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي – عمّان، 1408هـ – 1988م.

المبالغة بين اللغة والخطاب – ديوان الخنساء أنموذجاً: عبد الله البهلول، ط1، مطبعة التسفير الفني صفاقس، 2009م.

شرح اللُّمَع: ابن بَرْهَان العُكْبَرِيّ (أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسَدي، ت456هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، ط1، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، 1404هـ = 1984م.

مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التَّيْمي (ت 210 هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، ط2، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1970م.

مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت 340هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1420هـ – 1999م.

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل (بهاء الدّين عبد الله بن عَقِيْل العَقِيْلي المصري، ت 769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر– دمشق، 1402هـ – 1982م

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي(770هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف – القاهرة، (د.ت)

المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان)، و(مهدي المخزومي) نموذجين، رسالة في اللغة العربية وآدابها، لـ: حدوارة عمر، بإشراف د. محمد الحبَّاس، جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية، 2004، منشورة على النيت الموقع الإلكتروني : www.mohamedrabeea.com\book

المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة، رسالة تقدم بها عبدالوهاب بن محمد الغامدي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية بإشراف د. حمّاد الثمالي إلى كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (د. ت).

معاني القرآن للأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مُسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1411هـ – 1990م.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل (ت 311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1408هـ – 1988م

معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر – عمان، 1423هـ – 2003م

معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجُرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (د. ط)، دار الفضيلة – القاهرة، 2004م.

معجم القراءات: مع هوامش التخريج، الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1422هـ=2002م.

معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر، ط2، ذات السلاسل– الكويت، ضمن مطبوعات جامعة الكويت، 1408هـ= 1988م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللّبدي، ط2، دار الفرقان – عمان، 1409هـ –1988م

مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت: 626هـ)، ضبط وتعليق وكتابة هوامش: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1407هـ – 1978م

المفصل في صنعة الإعراب (نُشِر خطأً باسم: المفصَّل في علم العربية): جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري (ت 538هـ)، وبذيله كتاب: المُفَضَّل في شرح أبيات المُفَصَّل: محمد بدر الدين النعساني، (د. ط)، المكتبة العصرية – بيروت، 1430هـ – 2009.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، (في 10 مجلدات بتحقيق مجموعة من العلماء الأفاضل) ج4، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، وعبد المجيد قطامش، ط1، منشورات: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1428هـ – 2007م

المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيْمة، ط2، (د. مط)، القاهرة، 1415هـ – 1994م

المنـــصف: شرح للإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت 392هـ)، لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي (ت 247هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، مصطفى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة، 1379هـ – 1960م

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت 929هـ)، ومعه كتاب: أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق: قدّم له وأتمّ تحقيقه: عادل عبد المنعم (د. ط)، دار الطلائع – القاهرة، 1434هـ – 2014م

موضوع القطع في القرآن الكريم: بحث منشور على النيت الموقع الإلكتروني: www.pdffactory.com.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ويليه ذيل ميزان الاعتدال للإمام أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز لشمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية – لبنان، 1416 هـ = 1995م.

النحو الوافي، عباس حسن (1987م)، ط3، دار المعارف – القاهرة، (د.ت)

النعت في التركيب القرآني: فاخر هاشم الياسري، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، 1430هـ – 2009م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، (د. ط)، (وشارك في تحقيق ج1 عبد السلام محمد هارون)، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1413هـ – 1992م.

8. الهوامش

1- تنظر مادة (نعت) في: الصحاح 269/1، لسان العرب مج6: 447/49، المصباح المنير 612/2.

2- تنظر مادة (وصف) في: الصحاح 1438/4، لسان العرب مج6: 4851/51، المصباح المنير 661/1.

3- ينظر: الأصول في النحو 23/2، شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع النحوي الأندلسي 47/1–51، التعريفات/ 97، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة/ 72، التوقيف على مهمات التعاريف/ 458، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/208–209.

4- الكتاب121/2.

5- ينظر: الفروق اللغوية/ 42، المساعد على تسهيل الفوائد: 401/2، همع الهوامع: 171/5، شرح الأنموذج في النحو/ 149، أسلوب النعت في القرآن الكريم/ 66–72، تتبع البحث استعمال المصطلحين عند نحاة البصرة والكوفة وأورد كلامهم عن استعمال كل مذهب للمصطلح الذي اشتهر به ولا تخلو مصنفاتهم من مصطلح المذهب الآخر" لأن الذين فرقوا بين المصطلحين عدد قليل منهم. وقد توصل أحد الباحثين المحدثين في كتابه النعت في التركيب القرآني/ 29–30 إلى أن القول بأن الصفة مصطلح نحاة البصرة والنعت مصطلح نحاة الكوفة غير سليم" فإن شيخ نحاة البصرة سيبويه كثيرا ما يستعمل مصطلح النعت، وأن من الخطأ القول: إن الفراء هو أول من اصطلح على تسميته النعت كما زعم ذلك عدد من الدارسين والباحثين المحدثين والمعاصرين ومن أشهرهم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف... والذي جلب هذا الاعتقاد هو ما نقله عدد من علماء اللغة والنحو اللاحق عن السابق بدون تدقيق وتمحيص للمسألة بأن مصطلح النعت بصري المنشأ وأن نحاة البصرة هم أصحاب المصطلح ولهم فضل اختراعه وتسميته ولكن الغالب في استعمالات نحاة الكوفة هو مصطلح النعت. ينظر: المدارس النحوية/202، المصطلح النحوي عند ابن خالويه – دراسة نحوية موازنة/286–287.

6- الكتاب 6/2–7، شرح كتاب سيبويه339/2.

7- ينظر: الكتاب 121/2، النعت في التركيب القرآني 20/1–21.

8- الصحاح 269/1، مادة (نعت)

9- تنظر مادة (وصف) في: الصحاح 1438/4–1439، لسان العرب مج6: 4850/51

10- ينظر: الأصول في النحو 23/2–30، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ 317/4.

11- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 415/1–420، التصريح 107/2، شرح الأنموذج/ 149، أسلوب النعت في القرآن الكريم/ 67–70، النعت في التركيب القرآني: 22/1–23.

12- المُتَّبَع في شرح اللمع، له مج44/2.

13- الفروق اللغوية / 42، توجيه اللُّمع/258.

14- شرح المفصل لابن يعيش 232/2. والحِلْية (أو التَّحْلية تِفْعِلة من الحِلْيَة) وهو الأمر الظاهر على الاسم الموصوف كـ: الطول والقصر، والبياض والسواد، والحَوَل والعَوَر والعَمَى... ينظر: توجيه اللمع/258.

15- وشيخ ابن الخباز المقصود به هنا هو: عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص ... كان ذكياً وبارعا في علم النحو... توفي سنة

613 هـ. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 216/2، توجيه اللمع لابن الخباز – مقدمة محقق الكتاب/25– 26.

16- توجيه اللمع/258.

17- ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ 83، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ 226.

18- ينظر: اللمع لابن جني/ 65، شرح اللمع في النحو لجامع العلوم الباقولي/246–247، كشف المشكل في النحو/188، توجيه اللمع/257 –261، المساعد على تسهيل الفوائد 401/2، البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي 297/1، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 611/4، همع الهوامع 171/5، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني 262/4–267.

19- ينظر: كشف المشكل في النحو/188، شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع النحوي الأندلسي 47/1، شرح الرضي على الكافية 287/2–288، البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي 297/1، تمهيد القواعد 3311/7–3313.

20- المفصل/100، شرح الرضي على الكافية 288/2، البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي 297/1، تمهيد القواعد 3312/7–3313.

21- ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع النحوي الأندلسي 1/ 47، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 141/3، المساعد على تسهيل الفوائد 402/2، تمهيد القواعد 7/ 3312 – 3313، معاني النحو 158/3.

22- ينظر: المفصل/100، شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع النحوي الأندلسي 47/1–51، شرح الرضي على الكافية 288/2، المساعد على تسهيل الفوائد 402/2، البسيط في شرح الجمل/297، تمهيد القواعد 3312/7–3313، معاني النحو 158/3.

23- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 402/2، تمهيد القواعد 3312/7–3313، همع الهوامع 171/5، معاني النحو 158/3–159.

24- الكتاب المار ذكره تمهيد القواعد 3313/7.

25- تنظر مادة (قطع) في: الصحاح: 3: 1369، لسان العرب: مج5: 3674/41–368، المصباح المنير: 509/1.

26- ينظر: الكليات/ 106، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة والمحدثين/47، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ 189

27- ينظر: المصطلحات والأصول النحوية في كتاب الوقف والابتداء في القرآن الكريم أبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة/76–77، وتجدر الملاحظة إلى أن المؤلف جعل مصطلح القطع حالاً عند الكوفيين وهو القطع عند البصريين، في حينها أنه جاء في بحث منشور بعنوان: القطع عند البصريين وعند الكوفيين، أن ما نُصِب على القطع عند الكوفيين وهو الحالُ عند البصريين. وقد ذكر أن سبب كتابته للموضوع هو بيان الفرق بين القطع عند الكوفيين والقطع عند البصريين، ينظر: القطع عند البصريين وعند الكوفيين، بحث منشور على شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية في الموقع الإلكتروني: www.alfaseeh.com

28- ينظر: القطع في القرآن الكريم: حسن عكرور، بحث منشور على الموقع: www.pdffacory. Com

29- مفتاح العلوم/252

30- ينظر: النعت في التركيب القرآني: 132/1–133.

31- المقتضب: 294/4، الأصول في النحو: 23/2، شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير/ 104، البيان في شرح اللمع لابن جني: للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي/271– 276، أسرار العربية/294، شرح الرضي على الكافية: 307/2، البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي: 300/1، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 3/ 110، 949، المساعد على تسهيل الفوائد: 402/2، التصريح: 110/2، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني: 394/1، همع الهوامع: 172/5، التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري/131

32- ينظر: الجمل للزجاجي/26، أسرار العربية/294، شرح ابن الناظم على الألفية/351، التصريح: 110/2

33- البسيط في شرح جمل الزجاجي 300/1.

34- ينظر: شرح الأنموذج للأردبيلي/ 152–154، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني 262/4، التوابع في كتاب سيبويه/ 21، النعت في التركيب القرآني: 130/1–132

35- الكتاب 112/2–113

36- م. ن: 6/2

37- المساعد على تسهيل الفوائد 402/2، همع الهوامع 172/5، أسلوب النعت في القرآن الكريم/119.

38- ومن الجدير بالذكر أن الطبري هنا ليس المقصود به ابن جرير الطبري المفسر المشهور (ت310 هـ) بل هو (أبو جعفر محمد بن جعفر بن رستم الطبري الآملي: هو رجل دِيْن وفقيه ومحدث شيعي من مشاهير العلماء الشيعة الإمامية. ويميَّز بين اسمه بوضع اسم الإمامي أو الشيعي في التعريف به فرقا بينه وبين ابن جرير الطبري السني صاحب التاريخ والتفسير...ومن مؤلفاته: الآداب الحميدة، غريب القرآن، وكتاب الرواة عن أهل البيت...وغيرها من الكتب). تنظر ترجمته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي90/6، أعيان الشيعة لمحسن الأمين199/8.. لم يتطرق في تفسيره إلى مثل هذا الكلام.

39- مجالس العلماء/ 115.

40- ينظر: التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري/131

41- ينظر: ديوان النابغة الذبياني/54، وهو زياد بن معاوية بن ضباب أبو أمامة، والقصيدة بعنوان: وعيد أبي قابوس، يعتذر فيها للنعمان بن منذر ويمدحه، و(الضئيلة) الحية الدقيقة أتت عليها السنين فقلَّ لحمها، و(الرّقشاء): حية فيها نقط سود وبيض، و(ناقع): قاتل. ينظر: ديوان النابغة الذبياني/52، 54، توضيح المقاصد والمسالك مج2: 949/3، المساعد على تسهيل الفوائد 403/2، حاشية الصبان على شرح الأشموني 87/2، التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري/130.

42- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك مج2: 949/3، المساعد على تسهيل الفوائد 403/2، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 262/4، همع الهوامع 173/4، حاشية الصبان على شرح الأشموني 87/2، أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو/ 86– 87 (وربما يكون هذا الرأي في كتابه المفقود: المقدمات على كتاب سيبويه).

43- ينظر: الكتاب: 13/2، التوابع في كتاب سيبويه/ 135.

44- ينظر: همع الهوامع 173/4.

45- ينظر: الكتاب: 13/2، التوابع في كتاب سيبويه/25.

46- ينظر: الكتاب: 13/2، النعت في التركيب القرآني: 144/1–148.

47- ينظر: الكتاب: 13/2، التوابع في كتاب سيبويه/25.

48- الكتاب: 13/2، وهو من كلام السيرافي نقله عنه المحقق.

49- ينظر: معاني القرآن للأخفش 290/1–291، شرح الرضي على الكافية 307/2، المساعد على تسهيل الفوائد 402/2، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني 262/4، همع الهوامع 5172، حاشية الصبان على شرح الأشموني 87/3، أسلوب النعت في القرآن الكريم/ 119، التوابع في كتاب سيبويه/135.

50- ينظر: شرح الرضي على الكافية 307/2، حاشية الصبان على شرح الأشموني 87/3–88.

51- ينظر: الكتاب 423/1.

52- ينظر: الكتاب 423/1، الجمل للزجاجي/193، معاني النحو 159/3–163، حيث جعلها ضمن الألفاظ الجامدة غير المشتقة، وشرح معانيها وهي مضافة دائماً.

53- ينظر: الكتاب 424/1

54- شرح كتاب سيبويه للسيرافي 315/2.

55- ينظر: الكتاب: 425/1.

56- ينظر: الكتاب 425/1، الأصول في النحو 29/2، التوابع في كتاب سيبويه/ 25.

57- ينظر: الجمل للزجاجي/ 193–194، أسرار العربية/280–282، شرح المفصَّل لابن يعيش6/68–69، التوابع في النحو العربي/43.

58- شرح كتاب سيبويه للسيرافي 315/2.

59- ينظر: الكتاب 425/1، التوابع في كتاب سيبويه/ 25، التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري/137.

60- ينظر: الأصول في النحو 29/2.

61- ينظر: التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري/127، النعت في التركيب القرآني: 148/1.

62- ينظر: النعت في التركيب القرآني 77/1–192.

63- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ 353، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مج2: 147/3.

64- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ 350، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مج2: 143/3

65- ينظر: الأصول في النحو 26/2، المفصل في صنعة الإعراب/100، شرح المفصل لابن يعيش 49/3–50. وقد شرح معاني هذه الألفاظ وفصَّل فيها، شرح ابن الناظم/353، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 643/4، سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير/ 41– 46، الصرف الواضح/ 125– 126، المبالغة بين اللغة والخطاب – ديوان الخنساء أنموذجاً /43

66- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 643/4، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مج2: 147/3، التصريح 118/2، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) 272/4.

67- ينظر: شرح الرضي على الكافية 295/2، التصريح 117/2، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك شرح الأشموني 272/4.

68- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 50/3، شرح الرضي على الكافية 295/2، شرح ابن الناظم/ 353، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 644/4، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك شرح الأشموني 272/4، التصريح 118/2.

69- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 50/3، شرح الرضي على الكافية 295/2، شرح ابن الناظم/ 353، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 644/4، التصريح: 118/2، معاني النحو 164/3.

70- ينظر: معاني القرآن للأخفش 134/1، 448، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 163/1، 392/3.

71- تفسير البحر المحيط: 289/5، وينظر: التبيان في إعراب القرآن القسم الثاني 726، الدر المصون 456/6– 457.

72- الخصائص 259/3.

73- ينظر: الكتاب 18/2–24، الأصول في النحو 27/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 349/3–353، المفصل في صنعة الإعراب/101، شرح المفصل لابن يعيش 54/3، شرح ابن الناظم/352، شرح الرضي على الكافية /302، توضيح المقاصد والمسالك 95/3، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 142/3، التصريح 111/2، شرح الأنموذج في النحو/154.

74- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 142، التصريح 111/2، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) 466/4، شرح الأنموذج في النحو/155–156، التوابع في النحو العربي/26–27.

75- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/ 142، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/.298

76- شرح ابن الناظم على الألفية/352.

77- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك مج2: 951/3، التصريح 111/2، شرح الأنموذج في النحو/155–156.

78- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب/101، شرح المفصل لابن يعيش 55/3–56، التصريح 111/2، حاشية الصبان على شرح الأشموني 90/3، التوابع في النحو العربي/48، النعت في التركيب القرآني: 194/1–195

79- التبيان في إعراب القرآن: القسم الأول/76، البحر المحيط 2/ 186– 187–194، الدر المصون 428/1– 431.

80- مج1/ ج160/1 من الكتاب المار ذكره.

81- ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب/101، شرح المفصل لابن يعيش: 56/3، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 951/3، النعت في التركيب القرآني: 195/1، التوابع في النحو العربي/49

82- ينظر: مجاز القرآن 216/1، إعراب القرآن – لأبي جعفر النحاس 2/ 131–132، وفيه: (فأما (قريبٌ) ولم يقل (قريباً) ففيه ستة أقوال: من أحسنها: أنَّ الرحمة والرُّحْم واحدٌ، وهي بمعنى العفو والغفران...) التبيان في إعراب القرآن: القسم الأول/575، البحر المحيط 10/ 127– 130، (ذكر أكثر من 10 أقوال فيها)، الدر المصون 5/ 344– 346... ولابن قيم الجوزية (ت751هـ) في كتابه بدائع الفوائد 3/ 17– 35 كلام رائع على هذه الآية فذكر 12 مسلكا وتخريجاً لها.. فقد تحدَّث في هذه المسألة كلاما بديعا وتوسع فيها توسعا لم يشاركه فيه – في حدود اطلاعي – أحد من المفسرين... وقد جمع كل ما وُجِّهَت به الآية، وفند كل قول، ورجح ما رآه راجح. ومن باب الإضافة العلمية فقد صنف ابن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب رسالة بعنوان (رسالة في (إن رحمة الله قريب من المحسنين) مطبوعة تحدث فيها عن علة تذكير لفظة (قريب). وكذلك لابن طولون الدمشقي (ت 953هـ) رسالة خاصة محققة منشورة سماها (تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى (إن رحمة الله قريب من المحسنين))، بتحقيق وتعليق د. زيان أحمد الحاج إبراهيم جامعة البحرين، مجلة المورد العراقية، مجلة تراثية فصلية محكمة، دار الشؤون الثقافية العامة – العراق، المجلد 17، العدد 4، 1409 هـ– 1988م. عدد خاص دراسات قرآنية (شملت الصفحات 229 – 250).

83- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 74/1، تفسير البحر المحيط: 411/1

84- الخصائص: 209/2، وقد ذكر الباحث الدكتور فاخر هاشم الياسري أوزاناً أخرى معتمداً على ما جاء منها في القرآن الكريم، وارداً عدداً من الآراء حولها واختلاف بعضهم إلى كونها مصدراً وغيرها مما يستوي فيها المذكر والمؤنث، ينظر: النعت في التركيب القرآني: 197/1–203

85- ينظر: الخصائص: 189/3–190، المفصل في صنعة الإعراب/ 101، شرح المفصل لابن يعيش: 56/3

86- شرح المفصل لابن يعيش: 56/3

87- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 296/4، الأصول في النحو: 407/2–408، الاقتضاب للبطليوسي: 63/2، البيان في غريب إعراب القرآن456/2–457، شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: 106/5، البحر المحيط99/20–101، الدر المصون 425/10،138– 426، النعت في التركيب القرآني: 209/1–211

88- الأصول في النحو: 408/2

89- الخصائص: 189/3–190، 210/2

90- ينظر: الكتاب: 237/3، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 586/4، التوابع في كتاب سيبويه/27–28

91- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 758/2، أسلوب النعت في القرآن الكريم/92

92- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: مج2: 951/3، شرح الأشموني: 266/4

93- ينظر: الأصول في النحو: 27/2، شرح ابن الناظم على الألفية/351–352، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: مج2: 951/3، شرح ابن عقيل: 142/3–143، التصريح: 111/2، شرح كتاب الحدود للأُبّديّ/ 131، شرح الحدود النحوية للفاكهي/ 119– 120، كشّاف اصطلاحات الفنون 185/4–186.

94- شرح المفصل: 55/3، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي/455–458..

95- الكتاب: 36/2.

96- ينظر: الأصول في النحو: 27/2، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: مج2: 950/3–951، التصريح 111/2، همع الهوامع: 174/5، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني): 266/4، التوابع في كتاب سيبويه/43–44، النعت في التركيب القرآني: 223/1–224

97- الكتاب: 36/2–37

98- ينظر: شرح ابن الناظم/352، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: مج2: 950/3–951، التصريح: 111/2–112، شرح الأشموني: 266/4

99- ينظر: الكتاب: 2/ 41–42، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: مج2: 951/3، التصريح: 112/2، شرح الأشموني: 266/4، التوابع في كتاب سيبويه/ 45

100- ينظر: الأصول في النحو: 7/2

101- ينظر: الأصول في النحو: 7/2–8

102- ينظر: الخصائص: 482/2، (ومعاني هذه الكلمات موجودة في هامش صفحة الكتاب المذكور)، النعت في التركيب القرآني: 245/1–246

103- الخصائص: 482/2

104- التبيان في إعراب القرآن: 1257/2. وينظر: الكشاف 194/4– 195، البحر المحيط 21/ 135– 136، الدر المصون 591/10– 593، إعراب القرآن العظيم، للشيخ زكريا الأنصاري/487.

105- ينظر: البحر المحيط 21/ 135– 136، الدر المصون 591/10– 593.

106- ينظر: البحر المحيط 21/ 135– 136، الدر المصون 591/10– 593.

107- ينظر: شرح ابن عقيل: 140/3–141، شرح الحدود النحوية للفاكهي/ 119–121، شرح كتاب الحدود للأُبّديّ/131–134، كشاف اصطلاحات الفنون 185186/4، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي/455– 458.

108- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي/457، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ 189.

109- التصريح: 126/2.

110- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 687/4

111- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 687/4، التصريح 126/2.

112- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 688/4

113- ينظر: الكتاب: 69/2–70، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ج4/46–62.

114- ينظر: البسيط في شرح الجمل: 316/1، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 962/3، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 150/3، التصريح: 126/2، همع الهوامع: 182/5، شرح الأشموني: 286/4، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/3–1، التوابع في كتاب سيبويه/32، معاني النحو: 168/3.

115- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 150/3، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 687/4–688، شرح الأشموني: 289/4، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/ 46–48.

116- التصريح: 126/2.

117- ينظر: شرح ابن عقيل: 149/3، التصريح 2/ 123–125، التوابع في النحو العربي/58–59، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/معاني النحو: 169/3.

118- ينظر: الجمل للزجاج/ 27، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 962/3، التوابع في النحو العربي/59.

119- ينظر: الجمل للزجاجي/27، شرح الأشموني: 4/ 281–286، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/ 46– 57، النحو الوافي: 489/3.

120- ينظر: الكتاب: 57/2–58، التوابع في كتاب سيبويه/35.

121- شرح التسهيل: 318/3، وينظر: شرح ابن الناظم/354، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 960/3–961.

122- ينظر: الكتاب: 59/1–60، الأصول في النحو: 42/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 392/2، التوابع في كتاب سيبويه/36

123- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 317/3–318، شرح ابن الناظم/ 354، المقاصد الشافية: 651/4، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/ 46–57، النحو الوافي: 489/3

124- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 318/3، توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 960/3، التوابع في النحو العربي/57، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/ 46–57، النحو الوافي 489/3.

125- الكتاب: 60/2، وينظر: الأصول في النحو: 42/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 392/2، التوابع في كتاب سيبويه/232–233

126- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 392/2

127- ينظر: الأصول في النحو: 42/2

128- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: مج2: 958/3–959، همع الهوامع: 5/ 181–182، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج2/ ج4/ 46–57.

129- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 651/4، التصريح: 120/2

130- ينظر: الكتاب: 434/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 324/2–325، التوابع في كتاب سيبويه/35

131- ينظر الكتاب: 59/2، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 391/2، التوابع في كتاب سيبويه/35، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج4/2.

132- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 403/2، همع الهوامع: 304/4

133- ينظر: الكتاب: 436/1، التوابع في كتاب سيبويه/29.

134- ينظر: الكتاب: 437/1، التوابع في كتاب سيبويه/30، أسلوب النعت في القرآن الكريم/87–88، النعت في التركيب القرآني: 122/1، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج4/2.

135- الكتاب: 436/1، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج4/2.

136- ينظر: الكتاب: 436/1، المساعد على تسهيل الفوائد: 403/2، التوابع في كتاب سيبويه/30، أسلوب النعت في القرآن الكريم/88، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج4/2. قرأ بهذه القراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب. ينظر: معجم القراءات القرآنية 250/6.

137- ينظر: الكتاب: 437/1، التوابع في كتاب سيبويه/30، أسلوب النعت في القرآن الكريم/88.

138- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 403/2.

139- ينظر: الخصائص: 221/3–224، المنصف: 2/2.

140- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 345/1، المنصف: 2/2–3، المساعد على تسهيل الفوائد: 403/2–404.

141- همع الهوامع: 305/4.

142- اللغة العربية معناها ومبناها/234. وقرأ بجرِّ (خضر) كلٌّ من: ابن كثير، وعاصم، وشعبة، وابن محيصن. ينظر: معجم القراءات القرآنية 26/8.

143- ينظر: الكتاب: 67/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 345/1، المقتضب: 369/4.

144- ينظر: الكتاب: 67/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 345/1، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه مج4/2.

145- المقتضب: 369/4.

146- ينظر: الكتاب 351/1.

147- ينظر: المقتضب 369/4.

148- ينظر: الكشاف 126/4، شواذ القراءات/375، معجم القراءات القرآنية129/4، معجم القراءات3/6.

149- المقتضب 371/4

150- قرأ (من إلهٍ غيرِه) بالكسر الكسائي وأبو جعفر والمطوعي وابن محيصن ويحيى بن وثّاب والأعمش. وقرأ لفظ (غيرَهُ) بالنصب ابن محيصن وعيسى بن عمر والكسائي. ينظر: مغني اللبيب 137/1، معجم القراءات القرآنية375/2– 376. وفي إعراب القرآن للنحاس: " قال أبو عمرو: لا أعرف الجر ولا النصب، وقال عيسى بن عمر: النصب والجر جائزان". ينظر: معجم القراءات القرآنية 375/2–376، وهذه السورة غير موجودة في كتاب شواذ القراءات لشمس الدين الكرماني/214، وفي شواذ ابن خالويه/44: " (مالكم من إله غيرَه) بالنصب لغة تميم".

151- معاني القرآن للفراء: 368/4–369، وينظر: الكشاف: 453/2–454، النعت في التركيب القرآني: 119/1–122

دياردا ڤەبرینێ دناف بەرا هەڤال ناڤ و هەڤال كارى دا ڤەكولینەكا رێزمانى وەصفى

پوخته:

ئەڤێ ڤەكولینێ بابەتێ هەڤال ناڤێ ڤەبرى بخوفە كرتیە (الصفة المقطوعة), یاخویایە درێزمانا زمانى عەرەبى دا هەڤال ناڤ لدیف هەڤال كارى دجیت (الصفه تتبع الموصوف)، دهەمى كاودانا دا بێت كو هەڤال كار تیدا، كاودانیت رێزمانى : (الاعراب، التعریف والتنكیر، التذكیر والتأنیث، الإفراد والتثنیة والجمع) ئانكو : (حال وسالوخەتین خودانى وەصفى (هەڤال ناڤى)، لى لهندەك كاودان و جهان دا بەروڤاژى یا عەدەتكى دى بینى كو هەڤال ناڤ (ئاولناو) لدیف هەڤال كارى ناجیت" دبێژنە ڤى چەندى: برێنا هەڤال ناڤى ژ هەڤال كارى، و ئەڤ چەندە دبیتە ئەگەرى هندى جەند رامان و مە بەستێتن جوان و هویر بكەهینیت و بكورترین رێك، ژبەر ئەڤى چەندێ جەندین زانایێت زمانێ عەرەبى بەحسى ڤى حالەتى كریە، ونەخاسمە د قورئانا بیروز دا ئەف شێوە رێبازە هاتیە بكار ئینان بو كەهاندنا رامانێت هەرە تازە و هویر و ئەڤ جەندە مە دایە دیاركرن د ڤى ڤەكولینى دا، هەروەسا یا كو مە باس لى كرى رێكا زانایێت زمانى عەرەبى بو دیار كرنا ڤى دیاردێ و كا ئەوان جەوا دایە خویاكرن ، وكرنگترین رامانیت ژێ دچن، ولخلاسیێ ڤەكولین بچەند ئەنجامێت تازە هاتیە بدوماهیك ئینان.

پەیڤێن سەرەكى: ووشەیین دەستبێكى: هەڤال ناڤ (ئاوەلناو)، (سالوخەت)، برێنا هەڤال ناڤى ز هەڤال كارى، بەروڤاژیا عەدەتكى.

The Attribution and the Concept of Breaking the Agreement According to the Scholars

Abstract:

This study addressed the issue of breaking the agreement between the described and the describer and its semantic implication. The study showed how impressive the connotations of the attribution were when the expressions were brief and the agreement was broken, the thing that is not found in the regular use of the attribution. It is known that in the attribution the describer (adjective) follows the described and agrees with it in all its cases, so as to modify it. The agreement usually includes: the definite article, the number, the gender, and the case. However, sometimes the describer does not agree with the described, and the agreement may break in one or more incidents and in particular positions defined by some scholars. Nevertheless, the scholars did not mention all the positions or all the situations of this phenomenon; instead they mentioned only the break of agreement in the case issue stating that it is simply a divergence and a kind of mismatching. For this specific reason the current study aimed at collecting all the other situations in which the agreement between described and the describer were broken, to recognize the reason behind it and to identify why it occurs. The study as well amid at inspecting the difference between the attribution (na't) and adjective (sifa) to see if there is any difference between them and whether the deference affects the agreement between described and the describer. This study included a preliminary that identified the attribution (na't) and adjective (sifa) and the breaking of the agreement. The preliminary was followed by four sections organized according to the positions in which the breaking of the agreement occurs; the first section included the breaking of agreement related to the definite and the indefinite; the second section concentrated on the braking of agreement of gender; the third section dealt with the issue of breaking the agreement of the number with all its types and positions; and the fourth section examined the braking of agreement in the case situation which included, by itself, many subsections to end with a conclusion of the results of the research.

Keywords: described, describer, semantic implication, breaking the agreement between the described and the describer.